S/PV.9889

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9889**

الأربعاء، 2 نيسان/أبريل 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بونافون	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

الإعراب عن الشكر للرئيسة المنتهية ولايتها

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيدة كريستينا ماركوس لاسن، الممثلة الدائمة للدانمرك، على عملها رئيسة للمجلس لشهر آذار/مارس. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن بالغ التقدير للسفيرة لاسن وفريقها على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاع المسلح

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل سويسرا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد جيل ميشو، وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ والسيد نيك لي، المدير التنفيذي للمنظمة الدولية لسلامة المنظمات غير الحكومية .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أدخل مباشرة في صلب الموضوع. يجب أن تتوقف الهجمات على عمال الإغاثة. ويجب محاسبة الجناة. إن العاملين في المجال الإنساني يتعرضون للقتل بأعداد غير مسبوقة. ووفقاً للبيانات المتاحة، كان عام 2024 الأسوأ على الإطلاق، حيث قُتل 377 عامل إغاثة في 20 دولة. ويمثل هذا العدد زيادة بحوالي 100 حالة وفاة مقارنة بعام 2023، الذي شهد بالفعل زيادة بنسبة 137 في المائة عن عام 2022. وتعرض الكثيرون للإصابة والاختطاف والاعتداء والاعتقال التعسفي.

لقد كان العامان الماضيان قاسيين بشكل شديد. ففي السودان، قُتل ما لا يقل عن 84 من العاملين في المجال الإنساني – جميعهم من المواطنين السودانيين – منذ بدء النزاع الحالي في نيسان/أبريل 2023.

وانتشلت أفرقة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، قبل ثلاثة أيام تحديداً، في 30 آذار/مارس في رفح، جثث 15 من عمال الطوارئ والإغاثة من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والدفاع المدني والأمم المتحدة من مقبرة جماعية، حيث قتلوا قبل عدة أيام على يد القوات الإسرائيلية أثناء محاولتهم إنقاذ حياة الآخرين. وكانت مركباتهم التي تحمل علامات واضحة مدمرة ومحطمة عندما تم العثور عليها. كما شهد فريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إطلاق النار على مدنيين أثناء

فرارهم. وتأتي هذه المأساة بعد 11 يوماً تحديداً من حادثة مميتة أخرى وقعت في 19 آذار/مارس، عندما قُتل زميل آخر من الأمم المتحدة وأصيب ستة آخرون في غزة. وبهذه الوفيات يرتفع عدد عمال الإغاثة الذين قُتلوا في القطاع منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى أكثر من 408. إن غزة هي أخطر مكان للعاملين في المجال الإنساني على الإطلاق. ونتقدم بتعازينا لأسر الضحايا. ونطالب بإجابات وندعو إلى تحقيق العدالة.

وبما أننا هنا اليوم لمناقشة حماية عمال الإغاثة، يجب أن أسأل مجلس الأمن: ما الذي ستفعلونه لمساعدتنا في إيجاد تلك الإجابات وتحقيق العدالة وتجنب المزيد من عمليات القتل؟

لنكن واضحين: لا يوجد نقص في الأطر القانونية الدولية الفعالة لحماية العاملين في المجال الإنساني والعاملين في الأمم المتحدة. إن قانون ومعايير حقوق الإنسان والاتفاقيات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة وموظفيها والقانون الإنساني الدولي يوفرون جميعهم التزامات واضحة لحماية العاملين في المجال الإنساني وأصوله وعملياته. ما ينقصنا هو الإرادة السياسية للامتثال. إن الغالبية العظمى من القتلى – حوالي 95 في المائة – هم من عمال الإغاثة المحليين، الذين يشكلون حجر الزاوية في جهود الإغاثة. وبدونهم ستنهار أي استجابة إنسانية.

منذ أن توليت هذا المنصب، التقيت بزملاء محليين دُمرت حياتهم بالكامل؛ وأجبرت عائلاتهم على النزوح عدة مرات؛ وفقدوا أحباءهم؛ وعجزوا عن إطعام أطفالهم بشكل سليم؛ ونجوا من حوادث أمنية مروعة؛ ولكنهم مع ذلك يذهبون إلى العمل بشجاعة كل يوم لمساعدة مجتمعاتهم، وفي بعض الحالات، لتنفيذ الولاية التي منحتهم إياها الدول الأعضاء. ويستحق هؤلاء الزملاء منا كل الاحترام. لكن السلوكيات التي تضر بموظفينا المحليين نادراً ما تثير ردود فعل أو تتصدر عناوين الأخبار. وقد توصل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى أن مقتل عامل إغاثة محلي يحظى بتغطية إعلامية أقل بـ 500 مرة من مقتل موظف دولي. لقد أصبحنا غير مبالين بهذا العنف. والتعرض لإطلاق النار ليس جزءاً من عملنا.

ويواجه العاملون في المجال الإنساني أيضاً تجريم عملهم، كما لو أن التعرض للقتل والإصابة والاختطاف لم يكن كافياً. وتتزايد أعداد من يتم احتجازهم واستجوابهم واتهامهم بدعم الإرهاب لمجرد توصيلهم المساعدات إلى المحتاجين. وهناك المزيد. فقد تصاعدت حملات المعلومات المضللة والمغلوطة التي تستهدف منظمات الإغاثة، كما حدث في هايتي والأرض الفلسطينية المحتلة واليمن. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قوضت حملات المعلومات المضللة مصداقية الأمم المتحدة، وأججت الاضطرابات العامة ووترت علاقة المنظمة مع المجتمعات المحلية. وفي السودان، منذ نيسان/أبريل 2023، أدت الادعاءات الكاذبة بالتحيز إلى تعرض عمال الإغاثة للهجوم عند نقاط التفتيش أو منعهم من القيام بعملهم. وتُظهر التقارير الأخيرة استهداف عمال الإغاثة والمتطوعين في الخرطوم وخارجها. وفي هايتي، قامت عصابات مسلحة بتهديد العاملين في المجال الإنساني علناً، والعديد من المنظمات غير قادرة على الوصول إلى مكاتبها أو مجبرة على تعليق عملياتها. وقد يؤدي نقص التمويل إلى تفاقم الأمور، مما يجبرنا على اتخاذ خيارات مستحيلة بين ولايتنا المتمثلة في خدمة الأشخاص الأكثر تضرراً وسلامة فرقنا.

لقد كان اعتماد القرار 2730 (2024) خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، وتظهر توصيات الأمين العام طريقاً للمضي قدماً. وأتوجه إلى أعضاء المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة بثلاثة أسئلة.

أولاً، أطلب من الدول الأعضاء العمل على ضمان احترام القانون الدولي وحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. وهناك العديد من الخطوات الملموسة التي يمكن لمجلس الأمن والدول الأعضاء اتخاذها لحماية العاملين في المجال الإنساني، مثل زيارات مجلس الأمن وبعثات تقصي الحقائق ووقف نقل الأسلحة، على سبيل المثال لا الحصر. إننا نعول على قيادتهم.

ثانيًا، أطلب من الدول الأعضاء أن تعبر عن رأيها. فنحن بحاجة إلى أن يكون صوت المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة عالياً وواضحاً ومتسقاً في إدانة الأذى الذي يلحق بموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، بمن في ذلك الموظفون المحليون. فالصمت وعدم الاتساق والغضب الانتقائي لا يؤدي إلا إلى تشجيع الجناة. كما أننا بحاجة إلى أن يهب المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة للدفاع عن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية عندما تتعرض للهجوم أو تُستهدف بحملات التشويه.

ثالثًا، أحث الدول الأعضاء على أن تطالب بالمساءلة. فيجب أن يواجه مرتكبو الانتهاكات عواقب أفعالهم – دون استثناء. ويتعين على الدول الأعضاء تعزيز الأطر القانونية المحلية والدولية للتحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها. وينبغي أن يضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في الدفع باتجاه المساءلة من خلال مطالبة الحكومات المعنية بالسعي لتحقيق العدالة ومتابعة ذلك معها، على سبيل المثال. وعندما تفشل الولايات القضائية الوطنية، يمكن للمجلس استخدام الآليات الدولية، بما في ذلك إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لكن المساءلة لا تتعلق فقط بالملاحقة القضائية، بل يجب أن تركز أيضاً على الناجين. وأود أن أكرر توصية الأمين العام باعتماد نهج يركز على الناجين، مع ضمان أن يكون للمتضررين صوت في المناقشات العالمية. إن الناجين وعائلاتهم يحتاجون بشكل عاجل إلى المساعدة القانونية والتعويضات والوصول إلى خدمات مثل دعم الصحة النفسية وإسداء المشورة للمصابين بصدمات.

واليوم، ونحن نحزن على فقدان زملائنا، يجب أن نطالب باتخاذ إجراءات ملموسة لضمان أن تتمكن فرقنا من العمل بأمان. إننا مدينون لعائلات الضحايا والناجين، وللمجتمعات التي نخدمها، ولجميع الزملاء العاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ميشو.

السيد ميشو (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم تقرير عن المخاطر الأمنية التي تواجه دوائر العمل الإنساني. وإنني ممتن لالتزام المجلس واهتمامه بهذه المسألة التي تجسد مبدأ التضامن الدولي الذي يكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تعتمد الأرواح البشرية على أعمال المجلس، ويعتمد عليها أيضاً الأمل الذي يوحدنا جميعًا: أن يتغلب الاهتمام بالكرامة الإنسانية وضرورة اللياقة على القوة الغاشمة والعنف الهمجي، وأن يتغلب القانون الدولي الذي بني على أنقاض المآسي التاريخية مرة أخرى على قانون الأقوى.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد دعوت المجلس في إحاطتي الأولى (انظر S/PV.9795) إلى تحويل الكلمات التي تدعم حماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة إلى إجراءات ذات مغزى باستخدام الآليات المتاحة للدول الأعضاء. وطلبت من جميع الدول الأعضاء الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وبروتوكولها الاختياري. كما دعوت إلى اتخاذ إجراءات فعلية وجريئة لضمان المساءلة عن الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ويؤسفني إبلاغ المجلس بأنه لم يتحقق أي تقدم بهذا الشأن منذ أن قدمت تلك الإحاطة. ولم تتخذ أي دولة عضو أخرى خطوات جادة للانضمام إلى الاتفاقية. واستمرت الهجمات على العاملين في المجال الإنساني بلا هوادة. وقد قُتل 11 من موظفي الأمم المتحدة منذ انهيار وقف إطلاق النار في غزة ليصل إجمالي عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا خلال هذا الصراع إلى 288 موظفاً. لقد كان انهيار وقف إطلاق النار قاسياً بشكل خاص. وتعرض مبنى محدد بوضوح أنه تابع للأمم المتحدة لهجوم مباشر في 19 آذار/مارس. وقُتل أحد الزملاء وأصيب ستة آخرون بجروح خطيرة. وفي 23 آذار/مارس، قُتل زميل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى جانب ثمانية من موظفي الهلال الأحمر الفلسطيني وستة من موظفي الدفاع المدني الفلسطيني أثناء تقديمهم للمساعدة المنقذة للحياة، وتركت جثثهم لأيام قبل أن يتم انتشالها.

وفي العديد من السياقات الأخرى، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي والسودان واليمن، يتعرض العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة للهجمات والاعتداءات والمضايقات بشكل منتظم. وكالعادة، يتحمل زملاؤنا المحليون العبء الأكبر من العنف. وتهدف هذه الهجمات إلى منع الأمم المتحدة من مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً ومنعها من أن تكون شاهدة على ذلك. وأصبح الإفلات من العقاب على مهاجمة العاملين في المجال الإنساني الوضع الطبيعي الجديد – وهو وضع طبيعي سائد ومقبول لا تكرسه الجهات من غير الدول فحسب، بل تكرسه أيضا الحكومات ووكلاؤها. ولنكن واضحين: قد تكون لدى من يستهدفون العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة دوافع عديدة ولكنهم، قبل كل شيء، يفعلون ذلك لأنهم يستطيعون الإفلات من العقاب. ولا بد أن ينتهي ذلك.

وعلى خلفية الاستخفاف الواسع النطاق بالقانون الدولي الإنساني، تضطر وكالات الأمم المتحدة الآن إلى تخفيض المساعدات بشكل كبير بسبب تخفيضات الميزانية التي فرضتها العديد من الدول الأعضاء. ووكالاتنا الإنسانية من بين أكثر الوكالات تضررا بذلك. ويجب أن ننتظر أن تؤدي هذه التخفيضات في المساعدات الإنسانية إلى مزيد من انعدام الأمن. وآمل أن يثبت خطأ كلامي ولكن هناك حدود لما تستطيع المجتمعات تحمله من الحرمان واليأس والإحساس بالخذلان قبل أن يندلع العنف. وإذا اضطُرت الأمم المتحدة وشركاؤها، في أي مكان وزمان، إلى تقديم مساعدات أقل، سيزداد الخطر على موظفي الأمم

المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ونشهد بالفعل علامات تدل على ذلك في غزة وأماكن أخرى. وقد يصبح العاملون في المجال الإنساني أول أهداف الأشخاص اليائسين. وفي مثل هذه السياقات، يجب على الأمم المتحدة أن تتكيف وستفعل ذلك.

وستؤثر الضغوط التي تواجهها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالميزانية في مستوى الدعم الأمني المتاح. وسيتعين علينا تعديل وجودنا. بل وقد نُضطر إلى الانسحاب الكامل من بعض المناطق بسبب قلة الموارد.

لكن دوائر أمن الأمم المتحدة ستؤدي دورها خلال هذه الأوقات المضطربة. وسنكون حاضرين أينما احتاج إلينا شركاؤنا في المجال الإنساني. وهذا ما يتوقعه أعضاء المجلس. وهذا ما نطالب به، نحن شعوب الأمم المتحدة. وسنواصل العمل مع مجلس الأمن ومع الدول الأعضاء في سبيل ما يلي: أولا، البحث عن حلول مشتركة وبناء الدعم لنظام أمني للأمم المتحدة على نحو يُمكننا من تنفيذ الولايات التي أسندها المجلس إلينا؛ وثانيا، حماية الاستثمارات التي وظفها العديد من أعضاء المجلس عن طريق الأمم المتحدة في مجالات العمل الإنساني والسلام والأمن وفي مجال التنمية. وسيكتسي ذلك أهمية خاصة في الأماكن التي يختار فيها المجلس تعديل وجود الأمم المتحدة من خلال نشر عمليات السلام أو إعادة تشكيلها أو سحبها. ومن الأهمية بمكان وجود قدرات وإمكانيات أمنية كافية في الوقت المناسب، سواء أثناء وجود عمليات السلام أو بعدها. وفي هذه السياقات وما بعدها، وخلال هذه الأوقات الخطرة، أؤكد لأعضاء المجلس التزامي الثابت بأن تظل دوائر أمن الأمم المتحدة شريكا ثابتا وموثوقا به لدوائر العمل الإنساني والتنمية والدول الأعضاء. ولكن لا بد من وقف الهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

لقد انشغلنا جدا في السنوات الأخيرة بتحطيم الأشياء لدرجة أننا نسينا تقريبا أن بإمكاننا إصلاحها أيضا. وذلك خيار يمكننا اتخاذه بشكل فردي وجماعي. وقدم الأمين العام في رسالته المؤرخة 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 الموجهة إلى مجلس الأمن توصيات ملموسة لحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني من هذه الهجمات والحفاظ بذلك على كرامتنا المشتركة في مواجهة العنف اللاإنساني (انظر S/2024/852). وتمثل هذه التوصيات طريقا نحو نظام إنساني دولي آمن وأفضل وأقوى.

في الختام، سألتني إحدى الدول الأعضاء مؤخرا عما إذا كان ينبغي لنا أن نشعر بالقلق لأن مناخ الإفلات من العقاب سيثني الناس عن القيام بالعمل الإنساني. وأود أن أقول صراحة إن ذلك هو أقل ما يقلقني. وإنني على ثقة تامة بأن هناك، وسيكون هناك دائما، أناس كثيرون لديهم الشغف والشجاعة اللازمان لمساعدة أضعف الفئات – حتى في أخطر الأماكن. ويمثل هؤلاء الأشخاص أفضل ما في إنسانيتنا المشتركة. وهم يجسدون ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تلهمنا شجاعتهم. بل إن قلقي الحقيقي هو: هل سنجد نحن – نظام الأمن التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمجلس – نفس الشجاعة والاقتناع لحمايتهم؛ ولقول الحق عند انتهاك القانون الدولي الإنساني بغض النظر عن هوية مرتكبي هذه الانتهاكات؛ ولإبداء الإرادة لمحاسبة جميع الجناة على أفعالهم؟ وأحث جميع أعضاء المجلس بلا استثناء على أن يكونوا قدوة في هذا المجال.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ميشو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد لي.

السيد لي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس وعلى اهتمامكم بهذا الموضوع.

كمقدمة موجزة، إن المنظمة الدولية المعنية بسلامة المنظمات غير الحكومية منظمة مستقلة غير ربحية تعمل كهيئة تنسيق لسلامة دوائر المنظمات غير الحكومية وأمنها. ونقدم الدعم لأكثر من 400 1 منظمة غير حكومية محلية ودولية في 22 من أكثر السياقات خطورة ونعمل على نحو وثيق جدا مع السيد جيل ميشو والسيدة جويس مسويا عن طريق نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وخاصة مبادرة "معا من أجل إنقاذ الأرواح".

لدي ثلاثة أهداف اليوم: أولا، إطلاع أعضاء المجلس على الاتجاهات الحالية التي تؤثر على سلامة العاملين في المجال الإنساني، والتي تناولتها السيدة مسويا، ببلاغة أيضا؛ وثانيا، إطلاع أعضاء المجلس على بعض التقدم الذي أُحرز؛ وأخيرا، تقديم توصياتنا بشأن ما يمكن القيام به بعد ذلك.

من وجهة نظر عامل في المجال الإنساني، فإن العالم مكان مضطرب وخطير. ونتعامل يوميا مع نزاعات مسلحة وطنية ودولية تجري في غياب الاحترام للقانون الدولي الإنساني وتتم بصفة عامة عن الاستخفاف الصارخ بأرواح المدنيين العالقين فيها. وبفعل تكاثر الجهات الفاعلة المسلحة، يمكن أن نضطر إلى التفاوض للوصول إلى كل قرية على حدة، بينما تعتبر الدول والحكومات بشكل متزايد تقديم المساعدات عملا متحيزا يجب توجيهه ومراقبته وتجريمه.

وفي المتوسط، فإن عاملا واحدا على الأقل من عمال الإغاثة يُقتل أو يصاب أو يُختطف كل يوم. وفي عام 2024، فقد هؤلاء العمال أرواحهم لأسباب منها الغارات الجوية في فلسطين والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال والكمائن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعنف بين الطوائف في جنوب السودان. وكما قال متكلمون آخرون، نادرا ما يجري التحقيق في هذه الوفيات ولا يُحاسب مرتكبوها أبدا.

إن الموظفين الوطنيين والموظفين المعينين محليا عرضة للخطر بصفة خاصة، حيث يمثلون أكثر من 90 في المائة من الضحايا في جميع السياقات، لكن في معظم الأحيان لا تُقابل وفاتهم باعتراف واستجابة دوليين.

وفي 30 في المائة من الحوادث، وللسنة الثانية على التوالي، كانت القوات الحكومية مصدر تهديد للعاملين في المجال الإنساني أكثر من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول وكان السبب الرئيسي للوفيات هو استخدام الأسلحة المتفجرة في البيئات الحضرية، وعلى الأخص في غزة وأوكرانيا والسودان.

وظل العنف على أيدي الجماعات المسلحة غير التابعة للدول شائعا، بنسبة 20 في المائة، ولكنه تراجع بشكل كبير مع انتهاء النزاعات في سورية والعراق وأفغانستان، حيث تقع الآن أكثر الحوادث شيوعا في غرب ووسط وشرق أفريقيا.

إن الجريمة تستشري في مناطق النزاع وتظل أحد المسببات الرئيسية لانعدام الأمن حيث مثلت 40 في المائة من جميع الحوادث في عام 2024، في حين برز تجريم تقديم المساعدات في حد ذاته كتحد كبير حيث اعتُقل ما يزيد على 400 من عمال الإغاثة خلال العام بسبب تقديم المساعدات ونتيجة الزيادة الهائلة في تدابير حظر المنظمات غير الحكومية وفرض قيود عليها. وتقترن هذه التدابير في كثير من الأحيان بحملات تضليل ضد الشرعية الأساسية للمساعدات وأدت في بعض الحالات إلى تعليق المساعدات الطبية المنقذة للحياة وإقالة قادة كبار في مجال العمل الإنساني وإلى إغلاق الخدمات المشتركة.

ولئن كانت الحالة تشكل تحديا دون شك، فلا يمكننا التغاضي عن المبادرات الإيجابية العديدة التي ظهرت على جميع المستويات.

أما على مستوى العمليات، فإن أكثر البلدان عرضة للخطر أصبحت الآن مشمولة بشبكة من برامج السلامة الميدانية التي توفر الدعم على مدار الساعة، وهي متاحة للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على قدم المساواة. ويمكن لدوائر العمل الإنساني الوصول إلى بيانات ذات حجم ونوعية غير مسبوقين والاستفادة من طائفة واسعة من فرص التدريب في كل مجال، بما في ذلك تقديم الإسعافات الأولية والدخول في مفاوضات بشأن إمكانية الوصول.

وقد ساعدت المجالس والمنتديات الدولية المختلفة على أن يصبح التعاون بين المنظمات غير الحكومية أمراً اعتيادياً، بينما يستمر تحسن التعاون بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، ولا سيما في إطار مبادرة "معا من أجل إنقاذ الأرواح"، وأود أن أشكر وكيل الأمين العام ميشو على التزامه بتلك المبادرة. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت مشاريع جديدة تقدم الدعم المالي والقانوني والنفسي والاجتماعي لضحايا العنف، وتسد فجوة مهمة في المساءلة وواجب العناية.

أما على مستوى السياسات، فقد احتلت سلامة العاملين في المجال الإنساني أيضا مركز الصدارة، بدءا من دعوة الاتحاد الأوروبي للعمل في عام 2021، ووصولا إلى إجراءات المجموعة الوزارية لحماية العاملين في مجال الإغاثة التي عقدها وزير الخارجية الأسترالي في عام 2024، والآن الاعتماد الجدير بالترحيب للقرار 2730 (2024). وتمثل هذه التطورات مجتمعةً استجابة قوية وشاملة وتسلط الضوء على أهمية تولي الوكالات التنفيذية زمام المبادرة في ابتكار حلول لمشاكلها الخاصة.

ومع التسليم بأن العديد من المخاطر التي تواجه العاملين في المجال الإنساني تقع خارج نطاق سلطة المجلس في التصدي لها، لا يزال هناك العديد من المجالات التي يمكن للمجلس أن يتخذ فيها إجراءات مجدية.

أولاً، يمكن للمجلس أن يشجع الدول المانحة على البقاء والقيام بدورها، خاصة في أوقات الأزمات والمراحل الانتقالية. إن الانسحاب الطوعي للتمثيل داخل البلد، كما حدث بالجملة في أفغانستان في عام 2022، يترك المنظمات غير الحكومية عرضة للخطر ويجعل من الصعب بلورة صورة تشغيلية مشتركة، وهي أمر حيوي للغاية. ويمكن أن تشمل الخيارات الأخرى نشر مبعوثين خاصين للشؤون الإنسانية أو

تشجيع المبادرات المتعددة الدول لتيسير التواصل الدبلوماسي المستمر في القضايا الإنسانية، حتى في أوقات الأزمات الحادة.

ثانيا، نعتقد أنه يمكن – بل وينبغي – أن نفعل المزيد لحماية الحيز الإنساني والتصدي للاتجاه المقلق المتمثل في تجريم المساعدات. وفي صميم هذه المسألة مبدأ التواصل المحايد مع جميع أطراف النزاع، ويجب أن يضمن المجلس أن تتمكن المنظمات من تحقيق ذلك بدون خوف من المضايقة أو فرض جزاءات أو العقاب. ويشمل ذلك دعم ولاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإتاحة الحيز الإنساني والحفاظ عليه وضمان استجابة جماعية قوية عند تعرضه للتعدي بسبب قيامه بذلك. ويشمل ذلك أيضا ضمان استنساخ الاستثناءات المنصوص عليها في القرار 2664 (2022) في التشريعات المحلية والدولية على حد سواء من أجل تعزيز حماية العمل الإنساني المستقل والنزيه والمحايد.

ثالثاً وأخيراً، نقترح أن يتم التعامل مع حماية عمال الإغاثة دائماً من خلال المنظور الأكثر شمولاً المتمثل في حماية المدنيين. وفي حين نرحب بهذا الاهتمام، فإن الحقيقة هي أن العنف ضد عمال الإغاثة يرتبط في كثير من الأحيان بوضعهم كمدنيين وليس بدورهم كعمال إغاثة، والتركيز علينا فقط فيه مخاطرة بالتغاضي عن العواقب الأوسع نطاقاً. وعندما نرى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، يجب على المجلس أن يتصرف بحزم وأن يتصدى للمعايير المزدوجة للدول الأعضاء التي تواصل دعم المسؤولين عن مقتل المدنيين وعمال الإغاثة على حد سواء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لي على إحاطته .

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية، أن أعرب عن خالص امتناننا للدانمرك على رئاستها الناجحة في شهر آذار/مارس. كما نتقدم بالتهنئة لفرنسا على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر ونؤكد لها دعم الجزائر وتعاونها الكاملين. ونعرب عن امتناننا للأمينة العامة المساعدة جويس مسويا ووكيل الأمين العام جيل ميشو على إحاطتيهما الثاقبتين. كما استمعنا بعناية إلى مقدم الإحاطة باسم المجتمع المدني.

تأتي هذه الجلسة في الوقت المناسب لمناقشة تنفيذ القرار 2730 (2024)، الذي يدعو إلى احترام وحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأفراد الأمم المتحدة. في غزة، عُثر قبل أيام قليلة على 15 من عمال الطوارئ والإغاثة من الهلال الأحمر والدفاع المدني الفلسطيني والأمم المتحدة مدفونين في مقبرة جماعية. لقد دفنوا بالقرب من سيارات الإسعاف المدمرة وبالقرب من مركبات تحمل علامات واضحة. قُتل هؤلاء الأفراد – اغتيلوا – على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء محاولتهم إنقاذ الأرواح. إنهم يستحقون العدالة، كما ذكرت الأمينة العامة المساعدة مسويا. ينبغي أن نعلن إدانتا. إننا بحاجة إلى أن يكون صوت مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا عالياً وواضحاً.

بعد مرور ما يقرب من عام على اتخاذ القرار 2730 (2024)، من المؤسف أن نلاحظ أنه على الرغم من طموحاته، لم يكن لذلك القرار، قرار مجلس الأمن، تأثير يذكر على أرض الواقع. لقد كان عام

2024 هو الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، حيث قُتل 377 عامل إغاثة – بمايزيد 100 حالة وفاة تقريبا مقارنة بعام 2023، وأكثر من ثلاثة أضعاف عدد من قُتلوا في عام 2022. ومن بين هؤلاء العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين قُتلوا في عام 2024، كان 207 منهم في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويدفعنا هذا الواقع المأساوي إلى التساؤل عن أهمية القرار 2730 (2024)، وأهمية القانون الدولي الإنساني بل وأهمية مجلس الأمن نفسه.

ولمعالجة هذه الحالة، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولاً، إن التحقيقات الشاملة والمساءلة هما عنصران أساسيان في القرار 2730 (2024). ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل أكثر من 400 عامل إغاثة في غزة، من بينهم ثمانية موظفين دوليين. إننا نطالب بالعدالة لهم جميعا. ومن غير المقبول أن تقوم الأمم المتحدة بالتحقيق في مقتل موظف في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بينما لا تحظى مئات الأرواح الفلسطينية البريئة بنفس الاهتمام ونفس العدالة.

ثانياً، يجب أن نضمن الحماية الفعالة. يؤكد القرار 2730 (2024) على أن الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني والأمم المتحدة ومبانيها وأصولها تعتبر جرائم حرب بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، يبدو أن هذا المبدأ الأساسي لا ينطبق على السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. ويبدو أن جميع الأشخاص والبنى التحتية يُعتبرون أهدافاً مشروعة – سواء كانت مرافق للأمم المتحدة، مثل مباني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أو أماكن إقامة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أو المرافق الإنسانية المشمولة بآلية تفادي التضارب مثل تلك التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود. فلا أحد في مأمن ولا موضع آمن في غزة. ولا يمكن أن يستمر هذا السلوك من جانب السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. ويجب أن يحصل العاملون في المجال الإنساني وأصولهم على الحماية الفعالة الواجبة لهم.

ثالثاً، يجب أن نضمن احترام القانون الدولي الإنساني. والقرار 2730 (2024)، "يهيب بجميع الدول وأطراف النزاع المسلح إلى أن تحترم وتكفل احترام القانون الدولي الإنساني المنطبق في جميع الظروف" (الفقرة 2).

وقد كانت الجزائر واضحة منذ بداية عملية المفاوضات: من دون آلية قوية لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وإنهاء الإفلات من العقاب، ستذهب كل الجهود سدى. ويمثل استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني، على النحو الذي نشهده في غزة اليوم، فشلاً جماعياً لنا.

والمجتمع الدولي لا يفي بالتزاماته. في الواقع، لم يعد سلوك أطراف النزاعات يمتثل لقرارات مجلس الأمن أو القانون الدولي الإنساني، بل أصبح مدفوعاً بالإفلات من العقاب، الأمر الذي استغلته السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. وما نشهده اليوم في غزة يشكل سابقة خطيرة للنزاعات الحالية والمقبلة، حيث لا تُحتَرَم أي قواعد.

وكان القرار 2730 (2024)، الذي اتُخذ في خضم العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة، تذكيراً عاجلاً وفي الوقت المناسب بالتزاماتنا باحترام وحماية العاملين في المجال الإنساني. ومع ذلك، لم يكن له أي تأثير حقيقي على أرض الواقع، ولا يزال العاملون في المجال الإنساني مستهدفين من دون أي عقاب. لقد حان الوقت لوضع حد لدورة الإفلات من العقاب هذه من خلال آليات المساءلة الفعالة، وحان الوقت لتجاوز الكيل بمكيالين والتطبيق الانتقائي للقرارات. لقد حان الوقت لاحترام التزامنا الجماعي بكرامة كل إنسان وقدره.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالطريقة القديرة التي أدارت بها الرئاسة الدانمركية أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأعرب عن بالغ امتناني للأمينة العامة المساعدة مسويا ووكيل الأمين العام ميشو على إحاطتيهما الواقعيتين بشأن الوضع الخطير الذي يواجهه المدنيون والعاملون في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم. وقد استمعنا بعناية إلى الملاحظات التي أدلى بها السيد لي.

أود أن أبدأ بالإشادة بالعاملين الشجعان في المجال الإنساني الذين جادوا بأرواحهم خدمةً للبشرية. إن تفانيهم الثابت في مواجهة الخطر يمثل أسمى ما في جوهر إنسانيتنا المشتركة. وشجاعتهم تلهمنا جميعاً، وفقدانهم يقلل من شأننا كثيراً.

وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، فإن المشهد العالمي للعاملين في المجال الإنساني يزداد فتكاً. فمنذ العام الماضي، قُتل حول العالم أكثر من 500 عامل في مجال الإغاثة، أو أصيبوا أو احتجزوا أو اختطفوا، الأمر الذي يرسم صورة مدمرة للمخاطر التي يواجهها هؤلاء الأفراد المتفانون يومياً.

وتمثل الحالة في غزة، المكان الأكثر فتكاً بالعاملين في المجال الإنساني، شهادة صارخة على هذه المستجدات، حيث أزهقت أرواح 408 من العاملين في المجال الإنساني، ومنهم 280 من موظفي الأمم المتحدة. ويمثل العثور مؤخراً على 15 من عمال الطوارئ في مقبرة جماعية بالقرب من رفح – وهم لا يزالون يرتدون ملابسهم الواقية – أحد أكثر الهجمات فتكاً بالعاملين في المجال الإنساني في التاريخ الحديث. إن قتل هؤلاء الأفراد المتفانين أثناء محاولتهم إنقاذ الأرواح يمثل انتهاكاً صارخاً لكل مبدأ نقدسه. وهذا يشكل جريمة حرب ويتطلب تحقيقاً فورياً ومحاسبة فورية.

ويمتد نمط العنف ضد العاملين في المجال الإنساني عبر مناطق نزاع متعددة. ففي السودان، قُتل أكثر من 100 من العاملين في مجال الإغاثة منذ نيسان/أبريل 2023، بينما شهدنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتفاعاً حاداً في الاعتداءات المستهدفة، حيث قُتل 42 من العاملين في مجال الإغاثة أثناء خدمتهم في بعض أكثر البيئات صعوبة. وقد أضعفت تلك الهجمات المتعمدة على المرافق الطبية وقوافل المساعدات قدرتنا على الوصول إلى الملايين ممن هم في أمس الحاجة إليها إلى حد كبير.

وفي ضوء هذه التحديات غير المسبوقة، نقترح النقاط الأربع التالية.

أولاً، يجب أن نعزز التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني وأن نلتزم به.

ثانياً، يجب أن نحسن التمويل الإنساني، مع التركيز بشكل خاص على أمن الموظفين وصحتهم النفسية وعلى دعم العاملين في مجال الإغاثة.

ثالثاً، يجب أن ندرج تدابير قوية لمواجهة المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية الذي يستهدف البعثات الإنسانية العاملة في إطار عمليات الأمم المتحدة.

رابعاً، يجب أن نبذل المزيد من الجهود بهدف إجراء اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى مع أطراف النزاع من أجل التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار على نحو دائم، بغية تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة في مناطق النزاع النشطة.

يجب تعزيز تنفيذ القرار 2730 (2024) من خلال تعزيز آليات الحماية وضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات المرتكَبة على الصعيدين الوطني والدولي. وإذ نحتفل بالذكرى السادسة والسبعين لاتفاقيات جنيف، يجب أن نتذكر أن حماية عمال الإغاثة ليست مجرد التزام قانوني؛ وإنما ضرورة أخلاقية لا غنى عنها من أجل الحفاظ على البشرية في أوقات النزاع. إن كل يوم يمر دون اتخاذ أي إجراء يعني فقدان المزيد من عمال الإغاثة وتعليق المزيد من العمليات الحيوية وترك المزيد من الفئات السكانية الضعيفة بدون مساعدة أساسية.

في الختام، أشدد على الأهمية البالغة للعمل جميعًا بعزم على نحو غير مسبوق. ويجب أن نقدّر تضحيات الذين سقطوا من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية باتخاذ إجراءات ملموسة وحماية الذين يواصلون القيام بعملهم الحيوي في الميدان من خلال ضمان الالتزام بمبادئ القانون الدولي وتحقيق العدالة لمن قضوا نحبهم أثناء خدمتهم للبشرية.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بكم، سيدي الرئيس.

(تكلم بالإنكليزية)

أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام ميشو والأمينة العامة المساعدة مسويا والمدير التنفيذي لي على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وفد الدانمرك على حسن إدارته لأعمال المجلس الذي ترأسه في الشهر الماضي.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمدنيين في جميع أنحاء العالم. ويعرّض العاملون في المجال الإنساني أنفسهم للخطر من أجل دعم الأشخاص الذين تشتد حاجتهم إلى المساعدة، على الأغلب، في المناطق التي يحتدم فيها النزاع. ويشكل استهداف هؤلاء المدنيين الذين يساعدون أكثر الفئات ضعفا ويقدمون لها الحماية انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. واجتمع مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير لإدانة الوفاة المأساوية لأحد العاملين في برنامج الأغذية العالمي وهو في أسر الحوثيين وطالب بالإفراج الفوري عن جميع المحتجزين لدى الحوثيين بدون وجه حق (انظر SC/15995). وتطالب الولايات المتحدة مرة أخرى الحوثيين – الذين صنفتهم الولايات المتحدة بأنهم منظمة إرهابية أجنبية – بالإفراج عن العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والبعثات الدبلوماسية الذين احتجزوهم. وندين ما يسمى بالإجراءات القضائية الصورية التي

يقوم بها الحوثيون بحق المحتجزين كذريعة محتملة لعمليات القتل التي تُرتكب بدوافع سياسية. وستواصل الولايات المتحدة مساءلة الحوثيين وتتوقع من مجلس الأمن أن يحذو حذوها.

يساورنا القلق كذلك إزاء أمن الموظفين العاملين في المجال الإنساني في السودان. وشهد مطلع شهر شباط/فبراير ارتفاعًا كبيراً في عدد الوفيات بين المدنيين إذ قُتل ما لا يقل عن 275 شخصًا في غضون ستة أيام. ونكرر دعوة الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية فورا والسماح بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق وحماية المدنيين. وندعو الطرفين – قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية على حد سواء – إلى مساءلة مرتكبي أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني وضمان حماية المدنيين، بما يتسق مع التزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني.

ونرى التهديدات ذاتها التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني في جنوب السودان الذي يظل أحد أخطر الأماكن في العالم للعاملين في مجال الإغاثة. وتعوق القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى جميع أنحاء البلد، بما في ذلك العنف الموجَّه والعوائق البيروقراطية، الجهود المبذولة لتقديم المساعدات العاجلة والمنقذة للحياة إلى أكثر الفئات السكانية ضعفا.

ترتبت على الحرب الروسية الأوكرانية آثار مدمرة بوجه خاص على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وقد أوضح الرئيس ترامب أن هذا العنف يجب أن ينتهي.

وهناك أيضا الخسائر في غزة. وتسيء حماس بخبث استخدام البنية التحتية المدنية لحماية نفسها منذ فترة طويلة جدا. وقد أوقع سوء الاستخدام المذكور المدنيين في مرمى النيران. ويجب ألا ننسى أن استخدام المدنيين للحماية من العمليات العسكرية أو لإعاقتها هو بحد ذاته انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ونتوقع امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني.

ومن المهم أن ترفض الأمم المتحدة علنًا إساءة استخدام حماس لمرافقها على نحو متكرر والتي عرضت في كل مرة سلامة العاملين في المجال الإنساني لمزيد من المخاطر. ولا تزال اتفاقيات جنيف تكتسي أهمية بالغة الآن أكثر من أي وقت مضى، فقد شهد عام 2024 أكبر عدد من الوفيات على الإطلاق في صفوف العاملين في المجال الإنساني. وينبغي أن يجبر هذا الرقم القياسي المقلق الأمم المتحدة والمجلس على مضاعفة جهودهما لحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في كل مكان.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نهنئ الممثلة الدائمة للدانمرك على الإدارة الناجحة لأعمال المجلس الذي ترأسته على نحو ممتاز طوال شهر آذار/مارس ونعرب عن أطيب تمنياتنا لوفد فرنسا، مؤكدين دعمنا البنّاء وبحماس لقيادته خلال رئاسته هذا الشهر. ونعرب عن امتناننا للإحاطات القيّمة والزاخرة بالمعلومات التي قدّمتها السيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد جيل ميشو، وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، والسيد نيك لي بالنيابة عن المجتمع المدني.

ترى بنما أن جلسة اليوم فرصة سانحة لتؤكد مجددا التزامها الثابت بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة الذي يجب أن يسود دائما، بالاستناد إلى احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ التي ينص عليها

ميثاق الأمم المتحدة. لقد كان القرار 2730 (2024) خطوة هامة نحو الاتجاه الصحيح ولا يزال ساري المفعول بالكامل بما أنه يحث جميع الدول والأطراف في النزاعات المسلحة على حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، كما أن الامتثال له ضروري في كل مكان وزمان.

لقد تزايد عدد الضحايا من السكان المدنيين، ولا سيما النساء، الذين سقطوا بسبب العنف وانعدام الأمن خلال النزاعات المسلحة. وتماشيا مع القرار 2730 (2024)، تؤكد بنما من جديد أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والآمنة والمجدية للمرأة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة الأمم المتحدة وتشدد على أهمية حماية سلامتها وحقوقها الأساسية والحفاظ عليها.

وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق العدد المتزايد للهجمات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الميدان – وفي كثير من الحالات عمال الإغاثة المحليين – الذين لا يمكن الاستغناء عنهم لتوزيع المساعدات الإنسانية بفعالية والذين يخاطرون بحياتهم أثناء أداء عملهم الإنساني في سبيل تحقيق الهدف النبيل المتمثل في مساعدة المدنيين الذين يقعون ضحايا – أبرياء في كثير من الأحيان – للنزاعات المسلحة وحمايتهم في كل مكان وزمان وفي جميع الظروف.

ومما يثير القلق ما نسمعه – على نحو متكرر جدا ومن أماكن مختلفة كثيرا – من أنباء مثل ما جرى تداوله في 31 آذار/مارس بخصوص العثور على أكثر من 12 ضحية في غزة تحت الأنقاض والكثبان الرملية والذين حُددت هويتهم جميعا بصفتهم موظفين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والدفاع المدني الفلسطيني ومنظمات أخرى، بمن فيهم أحد موظفي الأمم المتحدة، والذين أُبلغ عن فقدانهم جميعا منذ 23 آذار/مارس. وتستدعي دائما هذه الأحداث الخطيرة إجراء تحقيقات شاملة تتيح التأكد من الوقائع وملابساتها وتحديد ما يصاحب ذلك من مسؤوليات، حيث إنها تشكل أمثلة مؤسفة لحوادث ينبغي ألا تحدث وتُبرز بقوة حاجة الأطراف إلى حماية المدنيين والتزامها بذلك وخاصة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع المسلح.

تنضم بنما إلى دعوة الأمين العام إلى ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وحرمة مرافقهم من قبل جميع الأطراف في جميع الأوقات. يجب تنفيذ هذا المبدأ الأساسي إلى جانب تهيئة الظروف في الميدان التي تسمح بالقيام بعمليات آمنة وفعالة. ونؤكد على أن الهجمات ضدهم وضد قوات حفظ السلام والبنية التحتية المدنية تشكل جرائم حرب. وبناءً على ذلك، نحث جميع أطراف النزاعات، التي لا تزال تتزايد من حيث التأثير والعدد، على ضمان التحقيق في جميع الحالات في الوقائع وتعزيز المساءلة وعدم ترك أي مجال للإفلات من العقاب.

ونغتنم هذه الفرصة لتكريم ذكرى الضحايا والإشادة بالجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني يوماً بعد يوم لحماية الفئات الأضعفَ. ونوجه نداءً عاجلاً إلى جميع الأطراف لضمان أمنهم، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف. ونؤكد لهم ولأولئك الذين يعملون من أجل السلام تقديرنا واحترامنا.

ليلهمنا جميعا تقانيهم بألا نغفل عن ما هو أساسي: حماية المدنيين وتخفيف المعاناة الإنسانية وإتاحة الفرصة للتفاهم حتى في خضم المأساة.

تحث بنما جميع أطراف النزاع على تكثيف الجهود الرامية إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية وحماية جميع المدنيين وتهيئة الظروف في الميدان التي تسمح للعاملين في المجال الإنساني بالعمل بأمان وفعالية، وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أنقل إلى الرئاسة الفرنسية أطيب تمنياتنا لشهر نيسان/أبريل، وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاوننا الكامل. وأود أيضاً أن أهنئ الدانمرك على الاختتام الناجح لرئاستها في شهر آذار/مارس. كما أشكر مقدّمي الإحاطات على عروضهم المفصّلة والمُثيرة للاهتمام.

(تكلم بالإنكليزية)

تبقى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة حجر زاوية في جدول أعمال مجلس الأمن والتزاماً أساسياً للمجتمع الدولي بموجب القانون الدولي الإنساني. إن عالما يشهد تزايداً في التنازع والعنف والخطر على المدنيين العالقين في النزاعات المسلحة، يستلزم تحركاً جماعياً من أجل تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومعالجة تحديات تنفيذه.

قبل ستة وعشرين عاماً، في عام 1999، في إحاطة قدمها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.3977)، تحدث الرئيس السابق للجنة الدولية للصليب الأحمر كورنيليو سوماروغا عن 20 نزاعاً قائماً. تُسجل اللجنة الدولية للصليب الأحمر اليوم إلى أكثر من 120 نزاعاً. على الصعيد العالمي، ولا سيما في أجزاء معينة من قارة أفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، شهدت طبيعة النزاعات المسلحة تحوّلات جوهرية، مما أوجد مشهداً جديداً للنزاعات. لقد أصبحت النزاعات المسلحة المعاصرة أكثر طولاً وتعقيداً، واتسمت بمشاركة جهات فاعلة من غير الدول، وحرب المدن، والتهديدات السيبرانية، واستخدام تكنولوجيات الحرب الجديدة. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الاستخدام المتزايد للتقنيات الرقمية إلى تضخيم انتشار المعلومات الضارة والتحريض على العنف. تفاقم هذه التغييرات بشكل كبير المخاطر التي يتعرض لها المدنيون وتشكل تحديات للعمل الإنساني، فضلاً عن التهديدات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة.

لقد أصبح القرار 2730 (2024)، الذي صاغته سويسرا، واعتُمد في العام الماضي وشارك في تقديمه عدد كبير من الدول الأعضاء الأخرى –90 دولة، بما في ذلك بلدي، اليونان – أصبح بالفعل جزءاً لا غنى عنه من الإطار المعياري للأمم المتحدة المتعلق بحماية المدنيين. ويشدد القرار على حماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بمن فيهم الموظفون المعينون على الصعيد الوطني وعلى الصعيد المحليّ ومبانيهم وممتلكاتهم. كما يُسلط الضوء على التضليل الإعلامي، والمعلومات المغلوطة، وخطاب الكراهية، لا سيما على المنصات الرقمية، باعتبارها تحدياً متزايداً يقوض الثقة في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ويعرض العاملين في المجال الإنساني والأمم المتحدة والأفراد

المرتبطين بها، بمن فيهم الموظفون المحليون والوطنيون، للمخاطر. ويُشدد القرار على محورية المساءلة في جهود حماية المدنيين ويؤكد من جديد على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وكما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أصبح عدد القتلى من العاملين في المجال الإنساني في عام 2024 الأكثر دموية على الإطلاق، حيث قُتل 377 شخصاً على صعيد العالم. تلك هي الحقيقة القاتمة في الميدان. ويوجه القرار 2730 (2024) رسالة قوية، ليس فقط بالواجب الأخلاقي، بل أيضاً بالحاجة إلى توفر المرونة التشغيلية لمنع وتخفيف المخاطر التي تهدد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة.

إن العاملين في المجال الإنساني هم منارة أمل ومصدر راحة للأشخاص الذين يعانون في مناطق النزاع. إنهم يؤدون واجبهم في مواجهة قيود هائلة، بما في ذلك الهجمات على حياتهم، والعوائق البيروقراطية، وتأثير التصورات العامة المبنية على التضليل الإعلامي، والمعلومات المغلوطة، وخطاب الكراهية المتعلق بالعاملين في المجال الإنساني وأعمالهم. وعلى الرغم من كل تلك الأخطار، يثابر العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة ويبقون ويقدمون الدعم المنقذ للحياة لملايين الأشخاص في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فمن واجبنا كأعضاء في مجلس الأمن ضمان أنهم يستطيعون أداء واجبهم بأمان وكرامة وأن ينالوا التقدير الذي يستحقونه.

نحن بحاجة إلى تضافر الجهود، بما في ذلك في مجلس الأمن، لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسليط الضوء على الاتجاهات الحالية، واعتماد نهج أكثر شمولاً لحماية المدنيين، وكسر نمط الانتهاكات وضمان مساءلة مرتكبي الممارسات الضارة. إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة جانب رئيسي من جوانب السلم والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل في أن يُسهم أسبوع حماية المدنيين القادم والمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول حماية المدنيين التي ستعقد في أيار/مايو في اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية أرواح وكرامة المدنيين العالقين في النزاعات المسلحة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الأمم المتحدة شكلت على مدى ثمانية عقود حتى الآن أرضية مشتركة لحفظ السلام والأمن. وعلينا أن نفي بالتزاماتنا بحماية المدنيين وضمان قيام العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة بعملهم ضمن إطار قانوني وإداري وأمني ملائم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة جويس مسويا، ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، السيد جيل ميشو، على التقرير عن تنفيذ القرار 2730 (2024)، الذي يتعلق بحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. لقد أحطنا علماً بالبيان الذي ألقاه ممثل المجتمع المدني، السيد نيك لي.

في سياق النزاع المسلح، لا شك أن المساعدات الإنسانية هي شريان حياة للآلاف، بل مئات الآلاف، وفي بعض الحالات، الملايين من المدنيين الأبرياء، الذين يعتمد بقاؤهم على قيد الحياة بشكل مباشر على

الدعم الذي تقدمه المنظمات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، فإن الأنشطة الإنسانية محفوفة بمخاطر هائلة. وكثيراً ما يجد العاملون في المجال الإنساني والطبي والإنقاذ والمتطوعون وموظفو الأمم المتحدة أنفسهم عالقين بين الحياة والموت وبين الحاجة إلى تقديم الإغاثة والمخاطر التي تهدد سلامتهم. إن عملهم أكثر من مجرد وظيفة، إنه إنجاز. نود اليوم أن نشيد بأولئك الذين يخاطرون بأرواحهم لإنقاذ أرواح الآخرين في ظل أخطر الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها. تستحق شجاعتهم وتضحياتهم وصمودهم غير المحدود تقديراً خاصاً.

على مدار العامين الماضيين، أصبحنا جميعاً على دراية تامة بمدى خطورة مهنة العامل في المجال الإنساني. كان عام 2024 هو العام الأكثر دموية على الإطلاق، حيث أودى بحياة ما لا يقل عن 377 شخصاً من أفراد المجتمع الإنساني. قد يتجاوز هذا العام هذا السجل القاتم، ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لمنع حدوث ذلك. وقد كان النصيب الأكبر من تلك الوفيات نتيجة الحملة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، والتي اُرتكبت فيها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وقد ناقشنا هذه المسألة بالتفصيل في 28 آذار/مارس، خلال جلسة سرية للمجلس (انظر S/PV.9888). للأسف، لا تزال ترد تقارير عن استمرار تسجيل خسائر بشرية في صفوف العاملين في المجال الإنساني، ومن بينهم ممثلون للأمم المتحدة. وفي 18 آذار/مارس، قتل أحد موظفي جمعية العودة الصحية والمجتمعية. وفي اليوم نفسه، قُتل أحد ممثلي منظمة أطباء بلا حدود، وهو الموظف العاشر في تلك المنظمة الذي راح ضحية نزاع غزة. وإثر قصف على مجمع الأمم المتحدة في دير البلح في 19 آذار/مارس، قُتل أحد موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأصيب بإصابات بالغة 6 من زملائه، 3 منهم يعملون في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي الأيام الأخيرة من شهر آذار/مارس، قُتل 5 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من بينهم معلم وطبيب وممرض. وأفاد المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني مؤخراً بوقوع إصابتين في صفوف موظفي الوكالة التابعين له.

وللأسف، وكما سمعنا اليوم من السيدة جويس مسويا، فقد تحققت أكبر مخاوفنا إزاء مصير العاملين في مجال الرعاية الطبية لدى الهلال الأحمر الفلسطيني – إذ كان عاملو المساعدة الإنسانية أولئك بصدد إجلاء جرحى فلسطينيين في منطقة العمليات العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي، لكنهم تعرضوا للقصف أيضاً. وإلى وقت قريب، كان لا يزال هنالك أمل بأن هؤلاء الأشخاص على قيد الحياة. لكن في 31 آذار/مارس، أُفيد بأنه عثر على 8 جثث.

وعلى صعيد آخر، نود التطرّق إلى الوضع الذي يواجهه موظفو الأونروا في الأراضي الفلسطينية. منذ 7 تشرين الثاني/أكتوبر 2023، بلغ عدد موظفي الأونروا الذين سقطوا 280 فرداً. ووفقاً لتقارير واردة، قام جيش الدفاع الإسرائيلي صباح اليوم بقصف آخر مستهدفاً مرفقاً طبياً للأونروا في جباليا كان يُستخدم كملجأ لسبعمائة مدني. ووقعت خسائر في الأرواح وإصابات. ومرة أخرى، نود أن نذكر أن الهجمات على مباني الأمم المتحدة أمر غير مقبول، وهي مع الأسف تُشن بانتظام في غزة. وتبين الحالة التي تحيط بالأونروا بشكل جلي أن حماية الموظفين في المجال الإنساني لا ينبغي أن تقتصر على منع أعمال العنف البدني، بل يجب أن تشمل محاربة أشكال أخرى من الضغط، بما فيها الضغط النفسي. وقد أطلقت حملة تضليل

غير مسبوقة ضد الوكالة؛ وترتب عن ذلك مضايقة موظفي الأونروا واضطهادهم وتخويفهم. فهم مجبرون على العمل في الميدان تحت ضغط عظيم، متخوفين على حياتهم وعلى حياة عائلاتهم وأحبائهم.

ومرة أخرى، نؤكد دعمنا للأونروا. ونعتقد أن جهود الوكالة ضرورية، خاصة في وسط الوضع الكارثي الحالي في قطاع غزة، الذي لا زال في قبضة الحصار الإنساني التام.

وتصلنا دعوات بشكل متزايد من ممثلي بعض الدول والهياكل المختلفة لصياغة نهوج جديدة لضمان أمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومساءلة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني. غير أننا نرى أن الالتزامات الدولية الحالية أكثر من كافية – وما يهمنا الآن هو الامتثال الصارم لها. ونشير بشكل أساسي إلى اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949، والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها التي اعتمدت منذ أكثر من 75 سنة. إننا نشعر بخيبة أمل شديدة عندما نلاحظ أن هنالك دولاً حتى من بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لم تنضم إلى تلك الصكوك. ونحن مقتنعون بأن الانضمام العالمي لتلك الصكوك والامتثال لأحكامها هو الحل لضمان حماية المدنيين، بما فيهم العاملون في المجال الإنساني. وهنالك صكوك أخرى بما فيها الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام 1994؛ لكن، وللأسف، لم يتم الانضمام لتلك الاتفاقية أيضاً. فكيف لنا أن نتحدث عن صكوك جديدة إن لم يكن مجلس الأمن أو الجمعية العامة قادرين على تنفيذ الصكوك السابقة التي لا تزال في محلها مع مرور الزمن.

ولا يجب أن تخفى عن أنظارنا القرارات الخاصة المتعددة التي تقوم من خلالها هيئات الأمم المتحدة المذكورة سابقاً بتحديث النهوج بانتظام لضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ويعيد القرار 2730 (2024) المتخذ في شهر أيار/مايو الماضي، التأكيد على ضرورة التمسك بمعايير القانون الدولي الإنساني، بما فيها القواعد التي تنص عليها اتفاقية جنيف والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها. وتدعم روسيا هذا المنطلق وعدداً من الأحكام الأخرى التي ينص عليها القرار 2730 (2024)، دعماً كاملاً. غير أنه أثناء عملية اتخاذ القرار، اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت لأن الوثيقة كانت تحتوي على صيغة غير مفهومة أحياناً وغير دقيقة تماماً وقد يؤدي ذلك، في بعض الحالات، إلى تأويلات محرفة.

وبالنسبة للتوصيات التي وضعها الأمين العام بشأن حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، سبق وأن علّقنا عليها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي خلال جلسة مجلس الأمن ذات الصلة (انظر S/PV.9795). وتستحق بعض تلك التوصيات الدعم، لكننا نرى أن البعض الآخر، بصراحة، مثير للجدل. علاوة على ذلك، نرى أن تقرير الأمين العام (انظر S/2024/852) ينطوي على عدد من أوجه القصور – على سبيل المثال، عند سرد مبادئ تقديم المساعدة الإنسانية الواردة في قرار الجمعية العامة 182/46، لم يرد ذكر لمبدأ الموافقة والتنسيق مع الحكومات الوطنية. إلا أن ذلك تحديداً من العوامل الرئيسية في التخفيف من المخاطر التي تهدد سلامة العاملين في المجال الإنساني. ونعتقد أن الوكالات الإنسانية يجب أن تتحمل أقصى قدر من المسؤولية عندما يتعلق الأمر بحماية موظفيها، وعليها أن تعزز التعاون الوثيق مع السلطات الرسمية في البلد المضيف من أجل تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن وتطوير أكثر الصيغ كفاءة لتقديم المساعدة للمحتاجين.

في الختام، أود أن أشير إلى أنه لا أحد منا لديه أدنى شك في أننا بحاجة إلى بذل قصارى جهدنا لمنع الهجمات وأعمال العنف ضد المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضع في اعتبارنا أن الطريقة الأسلم لتحقيق هذا الهدف هي ضمان وقف إطلاق النار وإعطاء الأولوية للسعي لإيجاد حلول سياسية ودبلوماسية للنزاعات.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بتهانينا الحارة لكم، سيدي الرئيس، ولفرنسا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونؤكد لكم دعمنا الكامل. كما أغتنم هذه الفرصة لأثني على الدانمرك لرئاستها الناجحة والفعالة للمجلس في آذار/مارس. وأشكر الأمينة العامة المساعدة جويس مسويا ووكيل الأمين العام جيل ميشو على إحاطتيهما الشاملة والواقعية وعلى دعوتهما إلى التحرك. كما أشكر السيد نيك لي على مساهمته في هذه المناقشات.

إننا نتفق مع مقدمي الإحاطة: يجب وضع حد للهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وكما قالت الأمينة العامة المساعدة مسويا، فإن تعرضهم لإطلاق النار ليس جزءاً من عملهم. وتتعامل سيراليون مع هذه القضية الهامة بقناعة قوية وتجربة حية. ونتذكر بكل تواضع وعزم تاريخنا عندما عانى المدنيون في سيراليون من فظائع جسيمة خلال النزاع الأهلي. ومن خلال مزيج من الإرادة الوطنية والعمل الإنساني الثابت والتضامن الدولي وحفظ السلام القوي، مع التركيز على العدالة والمصالحة، خرجنا من ذلك الفصل المظلم. لذلك لا نزال ثابتين على التزامنا بضمان عدم تعرض أي مجتمع لمثل هذه المعاناة مرة أخرى، حيث ندعو بإلحاح إلى توفير الحماية الكاملة لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

ومنذ ما يقرب من 26 عاماً عندما نظر مجلس الأمن لأول مرة في حماية المدنيين كبند رسمي على جدول أعماله، لا يزال الملايين من المدنيين يتحملون وطأة النزاعات المسلحة، مع استمرار العنف العشوائي والنزوح والمعاناة الإنسانية في مختلف مناطق النزاع. وعلى الرغم من الأطر القانونية القوية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والنداءات المتكررة من قبل المجلس، إلا أن الأطراف المتحاربة تواصل تجاهل التزاماتها بحماية السكان المدنيين، وفي هذه الحالة العاملين في المجال الإنساني. وعلى سبيل المثال، يعد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2024 (انظر S/2024/852) تذكيراً صارخاً بالتحديات السائدة. ولا يزال الضرر الذي يلحق بالمدنيين جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان مدمراً، حيث تم تسجيل أكثر من 000 67 ضحية في عام 2024 وحده، معظمهم قُتلوا أو أصيبوا في المناطق الحضرية. وليست هذه الأرقام مجرد إحصاءات، بل إنها تمثل حياة أفراد وأسر تمزقت ومجتمعات تزعزع استقرارها. وفي هذا الصدد، تؤكد سيراليون مجددا تأييدها لدعوة الأمين العام الدول إلى تأييد وتنفيذ الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان لعام 2022، وكذلك حماية العاملين في المجال الإنساني. ونواصل إعادة التأكيد على مبادئ القرار 2730 (2024) وأحكامه.

إن حماية العاملين في المجال الإنساني جزء من صورة قاتمة أوسع نطاقا. وتعرب سيراليون عن قلقها البالغ إزاء استمرار انتهاكات أطراف النزاعات للالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين في مختلف الحالات

المعروضة على مجلس الأمن. ففي غزة، ما زلنا نشهد تقارير مثيرة للقلق عن عمليات القصف العشوائي وتدمير البنية التحتية المدنية والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وهو ما يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وفي السودان، أسفر النزاع عن إحدى أسوأ أزمات النزوح على صعيد العالم من خلال الاستهداف المنهجي للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني والعنف الجنسي وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجد المدنيون أنفسهم في مرمى النيران المرتبطة بأنشطة الجماعات المسلحة والتي غالبا ما يكون الدافع وراءها التنافس على الموارد الطبيعية، ويتعرضون في كثير من الأحيان للتجنيد القسري والعنف الجنساني. وفي هايتي، اجتاح عنف العصابات المسلحة المراكز الحضرية وأدى إلى نزوح الآلاف، تاركا المدنيين تحت رحمة الفوضى. وفي ظل استمرار الأعمال العدائية، تتواصل الخسائر الأمنية والإنسانية في أوكرانيا وسورية وتستمر معاناة المدنيين على نطاق واسع. وتشير هذه الأمثلة إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز الامتثال والمساءلة من جانب جميع الأطراف وإلى تنشيط ولاية مجلس الأمن المتعلقة بالحماية.

وبناء على ما تقدم، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط لتعزيز جدول الأعمال المتعلق بحماية المدنيين.

أولا، يجب أن ترتكز حماية المدنيين على احترام القانون الدولي، وخصوصا القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب تذكير الجهات الفاعلة من الدول أو غير التابعة للدول على السواء بأن الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية أو العاملين في المجال الإنساني والممتلكات الإنسانية أو عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة يمثلان انتهاكا للقانون الدولي وقد يشكلان جرائم حرب. ويجب أن يقترن الامتثال بالمساءلة، بما يكفل تقديم مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة عن طريق الآليات الوطنية أو الدولية.

ثانيا، نرحب بالمبادرات التي تحفز الالتزام السياسي بإعلاء القانون الدولي الإنساني، ونؤيدها. وفي هذا الصدد، ترحب سيراليون بالمبادرة العالمية الرامية إلى تحفيز الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني، التي أطلقها كل من الأردن والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا وكازاخستان واللجنة الدولية للصليب الأحمر في أيلول/سبتمبر 2024. ويسرّ سيراليون أن تشارك في رئاسة مسار العمل المتعلق بحماية البنية التحتية المدنية. ونظل ملتزمين بالإسهام بفعالية في تنفيذه.

ثالثا، يشكل إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق عنصرا أساسيا في حماية المدنيين. ويجب حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الهجمات والتهديدات والعرقلة. والزيادة المثيرة للقلق في الهجمات التي تستهدف عمال الإغاثة، بما في ذلك في غزة والسودان وهايتي، لا تقوض إيصال المساعدات فحسب، بل تقوض أيضا القيم ذاتها التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على أطراف النزاع أن تتخذ خطوات ملموسة للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بأمان مع التمسك بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية.

في الختام، تحث سيراليون جميع أطراف النزاع على التمييز في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين والامتناع عن شن هجمات مباشرة على المدنيين أو الأعيان المدنية واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة

لتجنب وقوع وفيات وإصابات في صفوف المدنيين أو التقليل من حصولها بأي حال. ويجب إيلاء اهتمام خاص لحماية الفئات السكانية الضعيفة – النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص من ذوي الإعاقة – الذين غالبا ما يواجهون مخاطر مضاعفة في حالات النزاع.

أخيرا، نشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يمثلون أفضل ما في البشرية ونكرم من جادوا بأرواحهم.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي فرنسا الرئاسة وأشيد بالدانمرك على رئاستها الناجحة في شهر آذار/مارس. وأشكر الأمينة العامة المساعدة مسويا ووكيل الأمين العام ميشو على الإحاطتين وأكرر الإعراب عن امتنان غيانا لهما ولفريقيهما على تفانيهما وعلى العمل الذي يواصلان القيام به لتخفيف المعاناة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. واستمعنا بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلى به السيد نيك لي، المدير التنفيذي للمنظمة الدولية المعنية بسلامة المنظمات غير الحكومية.

كان اتخاذ القرار 2730 (2024) قبل ستة أشهر بمثابة اعتراف راسخ من جانب مجلس الأمن بالدور الذي لا غنى عنه الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني. وقد عبر اتخاذه عن التزامنا الجماعي بسلامتهم وأمنهم وهم يخاطرون بحياتهم كل يوم لتقديم المساعدة الإنسانية والدعم إلى المحتاجين.

ويعيد القرار أيضا التأكيد على ضرورة ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعهَّد بها عالميا في اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين.

لا تزال غيانا تشعر ببالغ القلق إزاء تزايد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون الوطنيون والموظفون المعينون محليا وأماكن عملهم وأصولهم. وبينما يكرس العاملون في المجال الإنساني حياتهم للتخفيف من المعاناة الإنسانية، نراهم يواجهون مخاطر أكبر ويصبحون أهدافا للهجمات ويتعرضون للضرر البدني وحتى الموت.

وتفيد التقارير بأن عام 2024 شهد مقتل أكبر عدد على الإطلاق من العاملين في المجال الإنساني. وكما سمعنا من الأمينة العامة المساعدة مسويا، فقد قُتل 377 من العاملين في المجال الإنساني في 20 بلدا. وعلاوة على ذلك، قُتل أكثر من 400 من عمال الإغاثة في غزة وحدها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويمثل هذا الرقم المروع أكبر عدد من عمال الإغاثة الذين يلقون حتفهم في نزاع واحد. ونشعر بقلق بالغ لأن غزة أصبحت الآن بؤرة لوفيات العاملين في المجال الإنساني. ونطالب طرفي النزاع بالوفاء بالتزاماتهما القانونية بحماية موظفي الأمم المتحدة وعمال المساعدة الإنسانية وتمكينهم من الوصول إلى المحتاجين دون عوائق.

تشيد غيانا بالعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم في الخدمة وتعرب عن تعازيها لأسرهم وزملائهم.

وتتطلب معالجة هذه المسألة استجابة دولية قوية ومنسقة ومتعددة الأوجه. وأود أن أشير إلى بضع نقاط في هذا الصدد:

تشكل المساءلة ركيزة أساسية لحماية المدنيين وعنصرا محوريا في أحكام القرار 2730 (2024). وقتل العاملين في المجال الإنساني ومهاجمتهم انتهاك للقانون الدولي الإنساني، يتطلب ردا قويا من مجلس الأمن. ولا بد من محاسبة منفذي هذه الهجمات. ومن الخطوات الضرورية لردع الانتهاكات في المستقبل ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة ومقاضاة مرتكبي تلك الجرائم. وفي هذا الصدد، تؤيد غيانا توصية الأمين العام بأن يطلب المجلس بصورة منهجية من سلطات الدولة المعنية إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وفعالة في الحوادث وإبلاغ مجلس الأمن عن التقدم المحرز في تلك التحقيقات ونتائجها، بما في ذلك الإبلاغ عن التدابير المتخذة لمنع تكرار هذا الضرر، فضلا عن توصيته بأن ينظر المجلس في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أو غيرها من المحاكم الدولية في الحالات التي يثبت فيها أن سلطات الدولة غير قادرة على التصرف أو غير راغبة في ذلك. كما تؤيد غيانا الجهود الرامية إلى تعزيز آليات المساءلة الموضوعية، على جميع المستويات، والتي يمكن أن توفر مسارا لتحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون.

ثانيا، يشدد القرار 2730 (2024) على الأهمية الحاسمة لتمكين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول دون عوائق في إطار تنفيذ ولاياتهم من دون تخويف أو تدخل أو عنف. والعرقلة المتعمدة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع، مقترنة بالعوائق البيروقراطية، لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل إنها تعيق أيضا العمل المهم الذي يقوم به العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وتزيد من معاناة السكان المدنيين. تكرر غيانا دعوتها إلى جميع أطراف النزاعات للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق.

وعملا بالقرار 2730 (2024)، قدم الأمين العام عدة توصيات بشأن تدابير منع الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية وأفراد الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها والتصدي لهذه الهجمات، إضافة إلى خريطة الطريق، لضمان أن يكون العاملون في الخطوط الأمامية للأزمات الإنسانية مشمولين بالحماية من الأذى. وتحث غيانا جميع أعضاء المجلس على الدخول في حوار بناء بشأن تلك التوصيات وضمان التنفيذ الكامل للقرار 2730 (2024). ويجب علينا أن نتخذ إجراءات عاجلة وحاسمة إذا أردنا وقف المسار المدمر الحالي وضمان سلامة وحماية أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أبدأ بتهنئة فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وبتهنئة الدانمرك على إتمام رئاستها بنجاح في الشهر الماضي. وأشكر الأمينة العامة المساعدة مسويا ووكيل الأمين العام ميشو على إحاطتيهما. كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل المجتمع المدني، السيد نيك لي.

تؤيد الصين أن يناقش المجلس مسألة حماية العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة بالعاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة العاملين في الخطوط الأمامية للنزاعات وأن أعرب عن خالص تعازينا في وفاة من فقدوا أرواحهم.

في عام 2024، فقد 377 من العاملين في المجال الإنساني أرواحهم في النزاعات، وهو رقم غير مسبوق. وقد اتخذ المجلس القرار 2730 (2024) الذي يحدد متطلبات واضحة لحماية موظفي المساعدة الإنسانية وأفراد الأمم المتحدة وتبذل الأمانة العامة جهوداً مضنية في هذا الصدد. ومع ذلك، يحزننا أن نرى أن الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة لا تزال تحدث بشكل متكرر. وتستمر الانتهاكات للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني ولا تزال الحالة الإنسانية في مناطق النزاع في تدهور مستمر. ففي غزة، جرى خرق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس وقُطعت الإمدادات والكهرباء. وتتعرض وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للقمع بشكل ممنهج وتُشن هجمات على العاملين في المجال الإنساني أثناء تأدية مهامهم. وفي لبنان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، استُهدفت قوات حفظ السلام، مما أدى إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف حفظة السلام. وفي السودان، يقوم العاملون في المجال الإنساني بعملهم في ظروف بالغة الخطورة. ولا يزال العشرات من موظفي الأمم المتحدة محتجزين في اليمن.

وتتطلب حقائق الواقع القاسية هذه أن يتصرف المجتمع الدولي بإحساس أقوى بالإلحاح وأن يوحد كلمته بدرجة أكبر وأن يتخذ تدابير أشد لحماية العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة. ونحث على بذل جهود أكبر لتعزيز وقف إطلاق النار. فإنهاء النزاع المسلح يتيح أبسط جوانب الحماية للعاملين في المجال الإنساني.

وينبغي لمجلس الأمن الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ وقف إطلاق النار بفعالية لإنهاء القتال. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على أطراف النزاعات تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة ونبذ استخدام القوة وحل خلافاتها من خلال الحوار والتشاور. وينبغي للدول التي تستطيع ممارسة نفوذها أن تؤدي دورا إيجابيا وبنّاء.

إننا ندعو إلى المزيد من العزم من أجل تنشيط سلطة القانون الدولي الإنساني. ومن المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن موظفي المساعدة الإنسانية وأفراد الأمم المتحدة يجب ألا يكونوا أهدافاً للعمليات العسكرية. وفي حالات النزاع، يجب على جميع الأطراف ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق وسلامة الوكالات الإنسانية وموظفيها. وفيما يتعلق بالأراضي المحتلة، فإن السلطات القائمة بالاحتلال ملزمة بحماية الاحتياجات الإنسانية للمدنيين من خلال تيسير العمليات الإنسانية. ويجب احترام ولايات بعثات الأمم المتحدة ويجب ضمان حرية التنقل. ويجب التحقيق الصارم في انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومقاضاة مرتكبيها.

وندعم تحسين منظومة الحماية من خلال اتخاذ المزيد من التدابير العملية. وقد اقترح الأمين العام تدابير لحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ونأمل أن تعزز الأمانة العامة التواصل مع البلدان المعنية لتشجيع التنفيذ الفعال لهذه التدابير. ومع مراعاة الحالة على أرض الواقع، يجب على البعثات والبلدان المساهمة بقوات توفير تدريب محدد الأهداف لحفظة السلام وتعزيز إلمامهم بالحالة وقدراتهم على الاستجابة لحالات الطوارئ والإنقاذ. ويجب على البعثات دراسة المخاطر المتغيرة وتقييمها

بدقة وتحسين التخطيط للطوارئ على الفور وتقليل الخسائر في صفوف حفظة السلام من خلال الإجراءات الوقائية. وندعم مواءمة معايير الحماية لتلبي متطلبات أكثر صرامة.

يعمل العاملون في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة من أجل قضية نبيلة، حيث يجلبون السلام والأمل إلى مناطق النزاع. ويجب ألا تصنف سلامتهم فيتسلسل هرمي ويجب ألا يكون هناك أي تمييز في حمايتهم. فازدواجية المعايير والتطبيق الانتقائي للحماية لن يؤديا إلا إلى تضييق الحيز المتاح للعمل الإنساني وإلى زيادة الإفلات من العقاب على الانتهاكات للقانون، وبالتالي يجب رفضهما تماماً.

وفي أيلول/سبتمبر 2024، أطلقت الصين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وفرنسا وجهات أخرى المبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني بهدف تعزيز إعادة تأكيد المجتمع الدولي على التزامه الراسخ بالقانون الدولي الإنساني وحشد أكبر قدر ممكن من التآزر في دعم القانون الدولي الإنساني وتشجيع تحقيق السلام الدائم. وندعو المزيد من البلدان إلى الانضمام إلى هذه المبادرة.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف لمواصلة بذل جهود دؤوبة لحماية سلامة العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ فرنسا على توليكم الرئاسة. ونعرب عن تقديرنا وشكرنا للدانمرك على رئاستها. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام ميشو والأمينة العامة المساعدة مسويا والمدير التنفيذي لي على إحاطاتهم الثاقبة.

إننا نرحب بعقد هذه الجلسة بشأن تنفيذ القرار 2730 (2024). وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يحافظ المجلس على الزخم بشأن سلامة وأمن ورفاه عمال الإغاثة، وأشيد بأولئك الذين يعملون في الخطوط الأمامية وأتقدم مرة أخرى بتعازيّ لأسر وأصدقاء أولئك الذين فقدوا أرواحهم.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025، سجلت قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة بالفعل 64 حالة وفاة و 36 إصابة وثماني حالات اختطاف. وكان معظمهم من عمال الإغاثة المحليين أو الوطنيين. إن أخطر مكان لتقديم المساعدات الإنسانية هو غزة، حيث تفيد التقارير بمقتل أكثر من 400 عامل إغاثة منذ بداية النزاع. ويلي ذلك السودان وجنوب السودان. ونحن قلقون أيضا بشأن عمال الإغاثة المحتجزين لدى الحوثيين في اليمن وندعو إلى إطلاق سراحهم. ونؤكد ضرورة سلامة عمال الإغاثة في ميانمار الذين ينفذون استجابات أساسية من أجل ضحايا الزلزال المدمر.

وفي الذكرى السنوية للهجوم على قافلة "المطبخ المركزي العالمي" في غزة الذي أسفر عن مقتل سبعة من عمال الإغاثة، من بينهم ثلاثة مواطنين بريطانيين، نواصل الدعوة إلى استكمال دراسة المدعي العام العسكري لملف الحادث، بما في ذلك تحديد ما إذا كان ينبغي الشروع في إجراءات جنائية.

وبشكل مأساوي، أعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الأسبوع الماضي مقتل ثمانية من موظفيها الطبيين في غزة، إلى جانب مسعفين وعامل إغاثة تابع للأمم المتحدة. وندعو إلى إجراء تحقيق شامل وسريع وإلى مساءلة جادة للمسؤولين عن ذلك. لا يزال المسعف في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أسعد النصاصرة مفقودًا وندعو إسرائيل إلى دعم البحث عنه.

لا بد من اتخاذ ثلاثة إجراءات.

أولا، يجب أن تمتثل جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك الامتثال للالتزامات المتعلقة بمرور الإمدادات الإنسانية والمعدات والعاملين في المجال الإنساني، فضلا عن احترام عمال الإغاثة وحمايتهم. ويجب أن تجري الدول تحقيقا في الهجمات التي تطال عمال الإغاثة وأن تحاسب الجناة. ويجب إنشاء واستخدام آليات فعالة وموثوقة لتفادي التضارب.

ثانيا، يجب أن نعزز الالتزامات الدولية لحماية عمال الإغاثة. وتفخر المملكة المتحدة بكونها جزءًا من المجموعة الوزارية التي تقودها أستراليا لصياغة إعلان سياسي لتحفيز العمل الجماعي بغية حماية عمال الإغاثة ونشجع البدان الأخرى على الانضمام إلينا بروح من الوحدة لتحفيز العمل خارج المجلس على تعزيز حماية عمال الإغاثة.

ثالثا، يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لدعم المنظمات الإنسانية، بما في ذلك المنظمات المحلية، للعمل بأمان. وتواجه الجهات الفاعلة، التي تؤدي دورا أساسيا في توفير السلامة لعمال الإغاثة، مخاطر تشغيلية بسبب عدم كفاية التمويل. وتدعم المملكة المتحدة المنظمات التي تضطلع بدور محوري في توفير الأمن لعمال الإغاثة مثل قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة والمنظمة الدولية لسلامة المنظمات غير الحكومية. ونحث البلدان الأخرى على النظر في دعم المنظمات التي تؤدي دورا أساسيا داعما.

في الختام، تظل المملكة المتحدة ثابتة في التزامها بالسماح لعمال الإغاثة بالقيام بعملهم بكل أمان وبمنع العنف ضد عمال الإغاثة من أن يصبح الوضع الطبيعي الجديد.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تهانينا الحارة لفرنسا على توليها رئاسة المجلس وعن خالص تقديرنا للدانمرك على قيادتها الناجحة خلال فترة رئاستها. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمينة العامة المساعدة جويس مسويا ووكيل الأمين العام ميشو والسيد نيك لي على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات والمتبصرة. وأرحب بحرارة بحضور الممثلة الدائمة لسويسرا في هذه الجلسة.

على الرغم من اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2730 (2024) في أيار/مايو، بمبادرة من سويسرا، وتجديد أكثر من 100 دولة عضو التزامها في تشرين الثاني/نوفمبر، كان العام الماضي الأكثر دموية على الإطلاق للعاملين في المجال الإنساني. وما يثير قلقا أكبر هو أن هذه الظاهرة تمتد عبر مناطق متعددة، انطلاقا من غزة ومرورا بجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ووصولا إلى هايتي وميانمار. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على خطورة هذه المشكلة لأن كل هجوم لا يشكل مجرد خسارة مأساوية في الأرواح، وإنما يمثل أيضًا تعطيلًا كبيراً للمساعدات المنقذة لحياة المدنيين الذين تشتد حاجتهم إليها.

وفي هذا السياق الصعب، أود أن أعرض النقاط التالية:

أولاً، ندعو أطراف النزاعات المسلحة وجميع الدول الأعضاء إلى احترام الالتزام الذي ينص عليه القانون الدولي الإنساني بحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وتصل الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني إلى مستويات قياسية عاما بعد عام. وقد استمر هذا الاتجاه المقلق هذا العام الذي قُتل أو اختُطف أو أصيب فيه 108 من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية خلال الأشهر

الثلاثة الأولى وحدها من العام. ويجب حماية عمال الإغاثة، دوليا ومحليا، بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. ونؤكد بوجه خاص على حرمة أفراد الأمم المتحدة ومرافقها بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ونحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية على القيام بذلك، دون تأخير، والامتثال لها بالكامل.

ثانيا، نحث جميع الدول الأعضاء على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والكيانات الإنسانية للتخفيف بفعالية من حدة المخاطر التي يتعرض لها عمال الإغاثة. ومن الأهمية بمكان بوجه خاص ضمان أن يتمكن العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول الموثوق وفي الوقت المناسب إلى المعلومات والموارد اللازمة لتوقع التهديدات والاستجابة لها، بما في ذلك من خلال قنوات منسقة مثل آلية تفادي التضارب. ويكتسي التنفيذ الفعال لآلية تفادي التضارب أهمية حاسمة أكثر من أي وقت مضى حيث أفادت التقارير أن أكثر من 400 شخص من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بمن فيهم العاملون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فقدوا أرواحهم في غزة وحدها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم 15 شخصا عُثر عليهم قتلى هذا الأسبوع. وندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على الآلية وتنفيذها طوال فترة النزاع المسلح إلى حين تلبية الاحتياجات الإنسانية بالكامل.

ثالثا، نحث جميع الدول الأعضاء على التصدي بفعالية للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تستهدف الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وقد شنت جهات فاعلة خبيثة حملات تشهير ضدها لتعطيل أنشطتها. وعلى سبيل المثال، نشرت الأطراف المتحاربة في السودان روايات كاذبة تتهم غرف الاستجابة للطوارئ في السودان بالتعاون مع أعدائها، مما يبرر منع وصول المساعدات الإنسانية وحرمان الملايين من المساعدة التي تشتد حاجتهم إليها. وإذا تُرك هذا الاتجاه المقلق بدون رادع، قد يستحيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع. لذلك، ندعو جميع الدول إلى ضمان وصول الجمهور إلى معلومات دقيقة وموثوقة ورصد المعلومات المغلوطة بدقة والنظر في معاقبة المسؤولين عن نشر محتوى تشهيري وغير مُتحقَّق منه.

رابعا، يجب مساءلة الجناة الذين يهاجمون العاملين في المجال الإنساني مهما كلف الأمر. وتشكل هذه الهجمات انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وتتطلب إجراء تحقيقات سريعة ونزيهة ومستقلة. ويجب أن تلاحق الدول الجناة قضائيا وينبغي أن يضمن المجلس ذلك من خلال توجيه طلب إلى الدول المعنية للإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيقاتها، بما يتماشى مع القرار 2730 (2024) والتوصيات التي قدّمها الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا يزال يساورنا القلق من عدم إجراء تحقيق مناسب في الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، كما هو الحال في هايتي وجنوب السودان. وينبغي أن تتلقى الدول التي لا تملك هذه القدرات المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، عندما لا تتخذ الهيئات القضائية الوطنية أي إجراء، يجب اللجوء إلى آليات المساءلة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لمبدأ التكامل.

في الختام، نشعر دائمًا بالتأثر والإعجاب لإدراك أن العاملين في المجال الإنساني يواصلون العمل بشجاعة في الخطوط الأمامية عند مواجهة أزمات متعددة، حتى في ظل ظروف بالغة الخطورة. ولكن بدون تعزيز الحماية القانونية وتوجيه الرسائل الدقيقة وتجديد الدعم المالي في أعقاب خفض التمويل، فإن قدرتهم على تقديم المساعدات المنقذة للحياة في خطر كبير. وعليه، يجب أن يتصرف المجتمع الدولي بعزيمة أكبر لضمان توفير الحماية الكاملة لعمال الإغاثة ووصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد فرنسا بالكامل على توليكم رئاسة المجلس. ونتمنى لكم كل التوفيق ونؤكد لكم تعاون الدانمرك الكامل. وأود أن أبدأ أيضا بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام ميشو والأمينة العامة المساعدة مسويا والمدير التنفيذي لي على إحاطاتهم المؤثرة جدا.

في البداية، تودّ الدانمرك أن تشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني على الصعيد العالمي حيث يخاطر العديد منهم بحياتهم ويعملون في ظل أصعب الظروف لتقديم الإغاثة لمن هم في أشد الحاجة إليها. وهم يفعلون ذلك بحماسة وشجاعة، كما ذكر وكيل الأمين العام ميشو.

وكما ذُكر عدة مرات هذا الصباح، كان عام 2024 الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. فمن هايتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن ومالي وأوكرانيا، أدى العنف والتضليل والترهيب إلى مقتل وإصابة المئات من العاملين في الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. يظهر ذلك جلياً في غزة التي تخضع منذ 23 يوماً لحصار شامل، حيث انقطعت المساعدات والمياه والغذاء والكهرباء عن مليوني شخص.

كما سمعنا اليوم، فمنذ الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والنزاع الذي أعقبه، قُتل أكثر من 400 من موظفي العمل الإنساني، منهم 289 من موظفي الأمم المتحدة، في غزة. ونتيجة لذلك، أصبحت الأمم المتحدة مضطرة إلى تقليص وجودها، مما يعرض استراتيجيتها للبقاء وأداء واجبها للخطر. في الأسبوع الماضي على وجه التحديد، تناول المجلس ذلك في جلسة خاصة بشأن الهجوم على مجمع الأمم المتحدة في دير البلح (انظر S/PV.9888) – وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل أحد موظفي الأمم المتحدة وإصابة خمسة آخرين بجروح خطيرة. وفي نهاية هذا الأسبوع، علمنا بمقتل أكثر من عشرة مسعفين، من بينهم طواقم طبية تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أثناء إرسالهم لإسعاف الجرحى المدنيين في رفح. وبعد خمسة أيام من المفاوضات، سُمح أخيراً لفرق الأمم المتحدة بالوصول إلى المنطقة، ليجدوا أشلاءهم وسيارات الإسعاف وسيارة إطفاء وسيارة للأمم المتحدة محطمة ومدفونة جزئياً. كان ينبغي حماية هؤلاء العاملين في المجال الطبي والمجال الإنساني أثناء تأدية عملهم.

إن الدانمرك تهيب بإسرائيل الالتزام بالقانون الدولي واحترام قرارات محكمة العدل الدولية. وإسرائيل مُلزمة باستئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين. بيد أني أريد أن أوضح أمراً: ينطبق القانون الدولي على جميع أطراف النزاع. ويجب عليها

حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وضمان الحرمة والحياد المطلقين لمباني الأمم المتحدة، بما في ذلك الامتناع عن استخدامها لأغراض عسكرية.

كما نشهد في السودان استخفافاً بسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. فبعد مرور ما يقرب من عامين على النزاع، تواصل الأطراف مضايقة موظفي الإغاثة وتخويفهم واستهدافهم. وهذا يخلق عوائق غير مقبولة أمام العمليات الإنسانية. ونذكّر جميع أطراف النزاع بالتزاماتهم بضمان وصول المساعدات المُنقذة للحياة إلى المحتاجين. في اليمن، يتم استهداف عمال الإغاثة أيضاً من قبل الحوثيين. يتعرض العاملون في المجال الإنساني هناك للاعتقال والتقييد والمضايقات. وفي أوكرانيا، ومنذ العدوان الروسي الشامل، شهدنا استخدام ضربات قاسية ومزدوجة تستهدف عمداً رجال الإنقاذ الذين يصلون لمساعدة المصابين. إن مقتل 3 من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد قصف موقع التوزيع التابع لها في أواخر عام 2024 يؤكد على الخطر الجسيم الذي يتعرض له العاملون في المجال الإنساني الذين يجب ألا يكونوا هدفاً.

وإزاء هذه الخلفية الرهيبة، أود أن أقدم ثلاث توصيات.

أولاً، يشير الإفلات من العقاب إلى التسامح. وإذا فشل المجلس في محاسبة الجناة، فإننا نرسل رسالة مفادها أن مثل هذه الجرائم مسموح بها. وهذا لن يؤدي إلا إلى تعميق العنف الذي يؤدي إلى نتائج إنسانية كارثية.

ثانياً، يجب أن نُطالب بإجراء تحقيقات فعالة في الهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ويجب أن تكون التحقيقات مستقلة وشفافة وذات مصداقية. ومن دون عواقب على الانتهاكات، فإننا نُعرض أنفسنا لخطر استمرارها بلا توقف.

ثالثاً، يجب على الدول ضمان حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بموجب القانون الوطني. ويجب أن تتضمن تشريعات مكافحة الإرهاب إعفاءات صريحة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ويجب عدم تجريم عملهم أبداً.

في الختام، نذكّر بأن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني قد ترقى إلى جرائم حرب. ويجب علينا أن نُصرّ على تنفيذ قرارات المجلس، بما في ذلك القرار 2730 (2024). إن حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني شرط مسبق لا يمكن فصله عن حماية المدنيين في النزاعات. ويجب أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا وأن نسعى للمساءلة والمحاسبة كلما حدثت انتهاكات. ولن يحكم علينا التاريخ بأقوالنا، بل بأفعالنا.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الزملاء في توجيه الشكر للدانمرك على إدارتها الماهرة والفعالة لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس، ونهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس في نيسان/أبريل. ويمكنكم الاعتماد على تعاوننا.

نود أن نشكر الأمينة العامة المساعدة مسويا ووكيل الأمين العام ميشو والمدير التنفيذي لي على مساهماتهم القيمة. لقد استمعنا إليهم، وسنتابع توصياتهم ومطالبهم. أود أيضاً أن أرحب بممثل سويسرا في القاعة.

كان العام الماضي أكثر الأعوام دموية على الإطلاق بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. لقد كان هو العام الأكثر دموية بالنسبة للنساء والرجال الذين اختاروا مساعدة الآخرين على النجاة من أصعب فترات حياتهم. إنهم الذين يهرعون نحو الخطر عندما يهرب الباقون منه؛ وهم الذين يضعون أنفسهم في مواجهة الأذى؛ إنهم الذين اختاروا إعطاء الأمل للمدنيين المنكوبين. إنهم الوجه الوحيد المتبقي للإنسانية. العاملون في المجال الإنساني هم الذين يلمون الشتات عندما تفلت الحلول السياسية من أيدينا. وقد أشارت الأمينة العامة المساعدة مسويا عن حق إلى أنه لا يوجد نقص في الحماية القانونية للعاملين في المجال الإنساني، ولكن هناك نقص في الإرادة السياسية. يؤدي غياب رد الفعل المناسب على الانتهاكات في أحد النزاعات إلى اتجاهات خطيرة في نزاعات أخرى. أو على حد تعبير رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيدة سبولياريتش إيغر، التي كانت تتحدث في القاعة في أيلول/سبتمبر 2024:

”... النزاعات تؤثر على بعضها بعضاً. ويجري تعدي حدود ما هو مقبول ويعقب ذلك المزيد من المعاناة الإنسانية.“ (S/PV.9732، صفحة 4)

وسألتنا السيدة مسويا عما سيفعله المجلس بالنظر إلى العدد غير المسبوق من العاملين في المجال الإنساني الذين يُقتلون؛ وأود أن أحاول توضيح إجابات سلوفينيا.

أولاً، يجب أن يسترشد التزامنا الجماعي بالسلام والأمن بالاحترام المتجدد للقانون الدولي وتنفيذه – لا من قبل مجموعة من البلدان أو أغلبية البلدان وحسب، بل من قبلنا جميعاً نحن الخمس عشرة هنا وجميع البلدان الـ 193 بشكل عام. انضمت سلوفينيا إلى المبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني التي أطلقتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعكس مسار تآكل احترام القانون الدولي الإنساني. وكما فعلنا مراراً وتكراراً، نؤكد على احترام الصفة المحمية للعاملين والمنشآت والعمليات في المجال الإنساني بموجب القانون الدولي. وتوجيه الهجمات عمداً ضد الأفراد المشاركين في مهمة المساعدة الإنسانية هو جريمة حرب ويجب ملاحقتها قضائياً على هذا الأساس.

ثانياً، يجب حماية العاملين في المجال الإنساني. ولا ينبغي أن يكونوا مرعوبين من العمل. في الأسبوعين اللذين تليا استئناف الأعمال العدائية في غزة، كان عدد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني مذهلاً – فقد كانت هناك هجمات على دار ضيافة تابع للأمم المتحدة، ودور ضيافة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومستشفى ناصر، وكلها تحت الحماية وكلها تعرضت للنيران. تم قتل فرق طوارئ تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وعاملين من مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. تُدين سلوفينيا جميع الاعتداءات على جميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي والأمم المتحدة وعلى الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام.

أخيراً، وكما أكد مقدمو الإحاطة، لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن قتل العاملين في المجال الإنساني. كل حالة من حالات الوفاة هذه تتطلب تحقيقاً شاملاً – تحقيقات شفافة ونزيهة تؤدي إلى تغييرات في السياسات ومحاسبة الجناة وضمانات بعدم التكرار. ويجب مشاركة نتائج التحقيقات مع المجلس.

أود أن أختتم بياني هذا بالترحيب بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير (انظر S/2024/852) بشأن القرار 2730 (2024) وبدعوة جميع الدول الأعضاء إلى دعمها. نشكر فرنسا على تنظيم هذه الإحاطة ونقترح أن يتناول المجلس بشكل أكثر انتظاماً حماية العاملين في المجال الإنساني في ظروف خاصة بكل بلد عقب الهجمات التي يتعرضون لها.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أضم صوتي إلى الزملاء الآخرين في تهنئة الدانمرك على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي.

(تكلم بالفرنسية)

ويطيبُ لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم السداد في تيسير أعمال المجلس.

(تكلم بالإنكليزية)

ونرحب بحضور زملائنا السويسريين لهذه الجلسة، ونشكر الأمينة العامة المساعدة جويس مسويا ووكيل الأمين العام جيل ميشو على إحاطتيهما. كما نشكر السيد نيك لي على الرؤى التي شاركها. ونشكر الأمين العام على توصياته التي قدمها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عملاً بالقرار 2730 (2024) (انظر S/2024/852).

كما هو واضح من هذه المناقشة، فإننا نواجه واقعاً مقلقاً للغاية، وهو أنه على الرغم من القرارات والبيانات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن، فإن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني لا تزال في تزايد. وهذه ليست مجرد حوادث منعزلة، بل تعكس تجاهلاً متزايدًا للمعايير الدولية.

والأرقام غنية عن البيان. هذه الأرقام مروعة ببساطة. ووفقًا لقاعدة بيانات أمن العاملين في مجال الإغاثة، قُتل 379 من العاملين في المجال الإنساني في عام 2024، مما يجعله العام الأكثر دموية على الإطلاق. وعلى الرغم من وجود تحديات في حالات مختلفة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان وهايتي ولبنان واليمن وغيرها، إلا أن الأزمة ليست أكثر وضوحاً مما هي عليه في غزة، حيث قُتل 408 من العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم 284 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. قبل أيام قليلة فقط، علمنا بقتل قوات الاحتلال الإسرائيلي لثمانية مسعفين فلسطينيين وستة من مسعفي الدفاع المدني وموظف في الأمم المتحدة في عمل وحشي مخز في جنوب غزة، أثار فزع العالم. إننا نخذل أولئك الذين يخاطرون بحياتهم ويعملون كشريان حياة لخدمة الآخرين. ومن غير المقبول أن أولئك الذين يحملون الطعام إلى مناطق الحرب ويوفرون الدعم الطبي المنقذ للحياة ويسعون جاهدين لتحقيق الكرامة للنازحين لا يقابلون

بالامتنان بل بإطلاق النار والترهيب. إن كل اعتداء على عامل في المجال الإنساني هو اعتداء على مبدأ الإنسانية نفسه.

وأعاد القرار 2730 (2024) التأكيد بشكل لا لبس فيه على وجوب حماية العاملين في المجال الإنساني، وفقًا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وارتفاع عدد الوفيات هو تذكير كئيب بأن هناك الكثير مما يجب القيام به لتنفيذ هذا القرار بشكل كامل. ويجب أن يكون الوعد بالحماية مدعومًا بالعمل.

ففي القرار 2730 (2024)، إلى جانب توصيات الأمين العام المفصلة، لدينا خريطة طريق للعمل. ويجب أن نتحرك بسرعة وهدف.

وفي هذا الصدد، نود أولاً أن نقترح وندعو إلى إنشاء لوحة متابعة عالمية لتنفيذ القرار 2730 (2024) تحت رعاية الأمم المتحدة. وستوفر هذه اللوحة تتبعًا علنيًا في الوقت الفعلي للإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار 2730 (2024)، وتسجيل الانتهاكات والتحقيقات ونتائجها ليتمكن الجميع من رؤيتها ومتابعتها.

ثانيا، يجب على جميع الأطراف الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وأمنهم. ويجب أن تكون هنالك عواقب لعدم الامتثال.

ثالثاً، نؤيد الدعوة إلى الإدماج الإلزامي لأحكام السلامة في جميع ولايات بعثات الأمم المتحدة، لا سيما خلال عمليات التخفيض التدريجي لعمليات حفظ السلام والعمليات الانتقالية. وكما أوضح الأمين العام، فإن تلك الفترات تتسم بمخاطر شديدة. يجب أن يكون التخطيط للمرحلة الانتقالية استباقياً وشاملاً ومدعوماً بموارد أمنية كافية.

رابعا، يجب وضع حد للإفلات من العقاب. فالإفلات من العقاب ليس مجرد فشل في تحقيق العدالة؛ هو ترخيص بالتكرار. ويجب إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وفي الوقت المناسب لمحاسبة الجناة. ويجب أن يدفع مجلس الأمن باتجاه فرض عقوبات واتخاذ إجراءات قانونية ضد المنتهكين.

خامساً، نكرر قلق الأمين العام بشأن العوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية. ويجب أن تتوقف العوائق البيروقراطية واستخدام الوصول كسلاح تكتيك حربي.

سادسًا، لا يواجه العاملون في المجال الإنساني اليوم أسلحة فتاكة فحسب، بل يواجهون أيضًا أسلحة التضليل الإعلامي التي تغذي الروايات الكاذبة التي تحرض على العنف وتقوض الثقة. ويجب أن نضمن وصول الجمهور إلى معلومات دقيقة وموثوقة، ومراقبة المعلومات المغلوطة والمضللة المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة والأنشطة الإنسانية، ومعاقبة المسؤولين عن نشر المحتوى الضار.

وأخيرا، ووفقا للقرار 2730 (2024)، ينبغي للأمين العام أن يواصل تقديم تقارير سريعة إلى المجلس عندما تحدث مشاكل واسعة النطاق في الحالات التي ينظر فيها المجلس فيما يتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وبمجرد توجيه انتباه المجلس إلى تلك الحالات، يجب أن تتخذ إجراءات فورية ضد المخالفين.

وتظل باكستان ملتزمة بدعم التنفيذ الفعال للقرار 2730 (2024) والحفاظ على سلامة وكرامة وحياد جميع العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز سلامتهم وأمنهم ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الجميع لتفعيل توصيات الأمين العام.

يلتمس العاملون والموظفون في المجال الإنساني الحماية وتحقيق المساءلة والاطمئنان إلى أن المجتمع الدولي لن يغض الطرف عن تعرض حياتهم للخطر. فلنستجب لهذا النداء ليس بالوعود وحدها، بل بالحماية؛ وليس فقط بالإبلاغ، ولكن أيضًا بالرصد والمنع؛ وليس فقط بالحداد على خسارتهم، بل بالعمل الفعّال. ولنتأكد من أن شجاعة العاملين في المجال الإنساني تقابلها عزيمة دولية جماعية لحمايتهم. وهذا، في رأينا، سيكون مهمًا لاستعادة مصداقية قرارات المجلس بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة، السيدة جويس مسويا؛ ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، جيل ميشو. والمدير التنفيذي للمنظمة الدولية لسلامة المنظمات غير الحكومية، السيد نيك لي، على بياناتهم الهامة.

لقد رأينا جميعًا أن عام 2024 كان العام الأكثر دموية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، حيث قُتل 377 منهم. وبالنيابة عن فرنسا، أود أن أشيد بذكرى الضحايا، وأود أن أنقل إلى أسرهم وأحبائهم خالص تعازي فرنسا.

ولا يزال هذا الاتجاه مستمراً في عام 2025. فقبل بضعة أيام فقط، في غزة، عُثر على جثث 15 من عمال الإنقاذ بعد أن تعرضت قافلة سيارات الإسعاف التي كانت تقلهم لإطلاق نار كثيف. وكان من بينهم ثمانية مسعفين ومتطوعين من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وأحد موظفي الأمم المتحدة. ولا يزال أحد المسعفين مفقوداً.

وفي مواجهة هذه المخاطر، يضطر العاملون في المجال الإنساني في بعض الأحيان إلى الانسحاب. وفي اليمن، اضطرت الأمم المتحدة إلى تعليق أنشطتها في محافظة صعدة بعد موجة جديدة من الاعتقالات لموظفيها من قبل الحوثيين ووفاة أحد العاملين في المجال الإنساني المحتجزين في ظروف غير إنسانية. وفي غزة، اتخذ الأمين العام القرار الصعب بتقليص وجود الأمم المتحدة. وعلّقت العديد من المنظمات الإنسانية أنشطتها في مخيم زمزم في شمال دارفور، الذي يقطنه ما يقرب من نصف مليون نازح وتنتشر فيه المجاعة. يدفع المدنيون ثمن تلك الهجمات.

وتدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة ضد العاملين في المجال الإنساني وتدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين.

إن الحقائق واضحة: بعد مرور عام تقريباً على اتخاذ القرار 2730 (2024)، الذي يهدف إلى تعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني في الميدان، وبعد أربعة أشهر من نشر توصيات الأمين العام (انظر S/2024/852)، التي نرحب بها، ازدادت الحالة سوءاً، وكأن القصد هو تطبيع هذه الهجمات غير المبررة وغير المقبولة.

وبغض النظر عن المكان أو الظروف، يجب على أطراف النزاعات احترام القانون الدولي الإنساني. وهذا واجب قانوني وسياسي وأخلاقي، ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني بموجب اتفاقيات جنيف، التي تضع حدوداً لسير الأعمال العدائية بغض النظر عن التهديدات التي تسعى الأطراف إلى الحماية منها. وتتطلب الاتفاقيات أيضاً ضمان الوصول الآمن ودون عوائق إلى السكان المحتاجين. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري مكافحة حملات المعلومات المغلوطة والوصم التي يتعرض له العاملون في المجال الإنساني.

وعندما تحدث انتهاكات، يجب على المجلس أن يعلي صوته وأن يبادر إلى الرد عليها والتأكد من محاسبة مرتكبيها. وفي هذا السياق طلبت فرنسا، إلى جانب المملكة المتحدة، عقد جلسة للمجلس في 28 آذار/مارس (انظر S/PV.9888)، في أعقاب الغارة التي استهدفت مبنى الأمم المتحدة في غزة. ومن مسؤوليتنا الجماعية أيضاً تنفيذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد قبل ستة أشهر فقط.

وللقانون الجنائي الدولي سبل هامة أخرى للعمل. وتدعو فرنسا الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام 1994، وكذلك بروتوكولها الاختياري لعام 2005، إلى أن تفعل ذلك. والمحكمة الجنائية الدولية أداة مهمة أيضاً متاحة للدول وللمجلس. وتُعرّف المادة 8 من نظام روما الأساسي جريمة الحرب بأنها "تعمُّد شن هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام".

وأخيراً، تدعو فرنسا جميع الدول إلى الانضمام إلى المبادرة العالمية التي أطلقتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جانب ست دول، بما فيها فرنسا، والتي بدأت عملها بالفعل. وينبغي أن تسفر هذه المبادرة عن توصيات ملموسة لتعزيز التزام الدول باحترام القانون الدولي الإنساني، وبالتالي التخفيف من معاناة السكان المدنيين في النزاعات. وسيعمل وزير أوروبا والشؤون الخارجية، جون نويل بارو، على هذه التوصيات الملموسة هنا في نيويورك في نهاية الشهر الجاري.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثلة سويسرا.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود في البداية أن أضم صوتي إلى زملائي في تهنئتكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وفي شكر زميلتنا الدانمركية وفريقها على رئاستهم الناجحة في شهر آذار/مارس. وأرحب بعقد هذه الجلسة وأشكر الرئيس على دعوته لنا للمشاركة فيها.

إن حماية العاملين في المجال الإنساني أولوية قصوى لدينا، كما أثبتنا خلال فترة عضويتنا في المجلس، ولا سيما من خلال التزامنا باتخاذ القرار 2730 (2024) قبل عام تقريباً. وأود أن أنضم إلى زملائي أيضاً في توجيه الشكر للسيدة مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ميشو، وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ والسيد لي، المدير التنفيذي للمنظمة الدولية المعنية بسلامة المنظمات غير الحكومية على إحاطاتهم. إن التزامهم بسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة جدير بالثناء.

وأعتقد أن الجميع هنا ذكر، بطريقة أو بأخرى، بأن الأرقام تقشعر لها الأبدان. فهي تكشف عن واقع من الواضح أنه غير مقبول. وينطبق هذا الأمر على غزة، أخطر مكان في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، كما سمعنا، ولكن أيضاً على السودان وأوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان – وللأسف، فإن هذا الاتجاه اتجاه عالمي. ويجري استهداف العاملين في المجال الإنساني، الذين يؤدون دوراً أساسياً في تخفيف معاناة المدنيين وضمان بقائهم على قيد الحياة.

وكما سمعنا، فإن الموظفين الوطنيين والمحليين هم الأكثر تضرراً. فمقتل موظف محلي يحظى باهتمام أقل بـ 500 مرة من مقتل موظف دولي. وتدين سويسرا بشدة أي هجوم ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون الوطنيون والمحليون، سواء كان ذلك أعمال قتل أو إصابات أو تهديدات أو اختطاف أو مضايقات. إن قلوبنا مع الضحايا وعائلاتهم، وأود أن أعرب لهم عن خالص تعازينا.

يقول محمد بشير السماقي، موظف الأمن المحلي في برنامج الأغذية العالمي في سورية: "عندما يستهدف أي شخص سيارة إسعاف، فهو لا يقتل الطاقم والشخص الذي أُنقِذ فحسب، بل يقتل الإنسانية جمعاء". وللأسف، فإن هذه الهجمات ليست حوادث معزولة أو عرضية. بل هي من مظاهر التحدي المتعمد للنظام الدولي، وتتسم باستمرار الانتهاكات للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. لا يمكننا أن نسمح بترسخ هذا الاتجاه.

ويلتزم عدد كبير من الدول، ومنها سويسرا، بمكافحة هذا الاتجاه. وفي أيار/مايو 2024، شاركت 98 دولة في تقديم القرار 2730 (2024)، الذي كان لسويسرا شرف عرضه على المجلس. وفي أيلول/سبتمبر، وبمبادرة من أستراليا، أُنشئت مجموعة وزارية لحماية العاملين في المجال الإنساني، وأطلقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مبادرتها العالمية التي أيدها العديد من أعضاء المجلس، والتي ندعمها أيضاً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء المناقشات بشأن توصيات الأمين العام (انظر S/2024/767)، أكد 117 وفداً بالإجماع التزامهم بحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق وتعزيز المساءلة.

إننا نرحب بهذه التعبئة، ولكنها لا تكفي. ويجب أن نترجم الأقوال إلى أفعال ملموسة لإنقاذ الأرواح. وما يجب علينا فعله هو في الواقع واضح وجليّ تماماً. أولاً، يجب أن نطالب باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، في جميع الظروف. والتزام الدول وجميع الأطراف في أي نزاع باحترام وحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون الوطنيون والمحليون، أمر قاطع.

ثانياً، يجب أن ننفذ فوراً القرار 2730 (2024) والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الأمين العام.

ثالثاً، يجب أن نضمن الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية دون عوائق. ويجب ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني لكي يتمكنوا من الوصول إلى جميع المحتاجين، حتى في مواجهة قيود الميزانية وزيادة التفويضات إلى المنظمات المحلية.

رابعاً، فينبغي أن ننهي أخيراً الإفلات من العقاب، بصرف النظر عن عن الإدانات السياسية. ويجب على الدول أن تحقق منهجياً في أعمال العنف وأن تحاكم المسؤولين عنها، وإلا فلن ننجح في كسر الحلقة المفرغة لانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

خامساً، يجب أن نعزز الثقة في العمل الإنساني من خلال مكافحة جميع حملات التضليل الإعلامي.

وأخيراً، يجب علينا دعم الضحايا وإعلاء أصواتهم لمنع المزيد من المعاناة.

إن شجاعة والتزام العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة في الميدان في مواجهة التهديدات والهجمات أكثر من رائعة. ويجب أن يشكل تضامنهم مع المحتاجين مصدر إلهام لنا. فدورنا لا يقتصر على التنويه بشجاعتهم أو الحداد على وفاتهم. بل يجب أن نتخذ إجراء. ويجب أن يبقى المجلس متحداً وأن يحافظ على التزامه بحماية أولئك الذين يوفرون الحماية. وأود أن أصدق، إلى جانب الأمينة العامة المساعدة، بأننا نستطيع أن نغير هذا الاتجاه الضار فردياً وجماعياً.

وستظل سويسرا ملتزمة على نحو كامل بتحقيق هذه الغاية وجعل هذه القضية موضوعا رئيسيا خلال الأسبوع الذي سيكرس لحماية المدنيين، في الشهر القادم هنا في نيويورك.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20 .